الإخوان والنظام
برنامج الحزب المستحيل

الأستاذ الدكتور

حلمي محمد القاعود

دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع

٣٢٩
أ. ح

القاعود ، حلمي محمد .

الأخوان والنظام : برنامج الحزب المستحيل / حلمي محمد القاعود .-

ط١.- كفر الشيخ : العلم والإيمان للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٨.

١٠٤ص ؛ ٢٤سم .

تدمك : 9 – 270 – 308 – 977

١. الأحزاب السياسية . ٢. الأخوان المسلمين .

أ - العنوان

رقم الإيداع : ٣٣٨١ / ٢٠٠٩.

الناشر : العلم والايمان للنشر والتوزيع
دسوق - شارع الشركات- ميدان المحطة
هاتف : ٠٠٢٠٤٧٢٥٥٠٣٤١ - فاكس: ٠٠٢٠٤٧٢٥٦٠٢٨١
E-mail: elelm_aleman@yahoo.com
elelm_aleman@hotmail.com

2009


بسم الله الرحمن الرحيم

الفهرس

الفهرس

كلمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، وآله وأصحابه أجمعين ..

وبعد :

فإن واقع الأمة الإسلامية ينوء بكثير من الأثقال والمتاعب ، وفي مقدمتها حرمان الشعوب الإسلامية في معظم البلدان من الحرية .. حرية العمل والمشاركة والتعبير ، فضلا عن حرية الإيمان بعقيدة الإسلام وتطبيق هذا الإيمان في السلوك اليومي والحضاري .. وللأسف تقوم بعض الحكومات بممارسات مراوغة ، الهدف منها تزييف الحقائق ، وتضليل الناس ؛ بادعاء الديمقراطية ، وإقامة الهياكل الحزبية والتنظيمية ، دون مضمون جوهري حقيقي يرتبط بعلاقة دلالية مع الألفاظ والمعاني المطروحة في مجال الدعاية أو الخطاب الاستبدادي المزيف بمعنى أدق .

وقد طالب كثير من الناس جماعة الإخوان المسلمين بتشكيل حزب سياسي ، له برنامج معروف ومطروح على الأمة ، لتفادي مشكلات كثيرة مع النظام والنخبة المؤيدة له أو المتماهية مع الثقافة الغربية ، وقد تلقيت بالفعل البرنامج في صورته الأولى أو القراءة الأولى ؛ مع رغبة كريمة في مناقشته ووضع وجهة النظر عليه .

واستجابة لهذه الرغبة الكريمة تناولت البرنامج في الصفحات التالية ، وسط هجوم كاسح شنّه فريق لا يستهان به من النخب الموالية للنظام والأخرى المتغربة الرافضة للإسلام معتقدا ومنهجا ، أو القاصرة عن فهمه تشريعا ، وإدراكه تحقيقا ..

لقد ارتكز الهجوم الكاسح على بعض النقاط القليلة التي تدور حول تشكيل هيئة من علماء الدين لاستشارتها في القضايا الخاصة بالتشريع ، وولاية المرأة ، ورئاسة غير المسلمين للدولة .. وترك المهاجمون بقية القضايا ، وكثير منها مهمّ واساسي ؛ دون نقاش أو تناول .. ولكنني آثرت أن اناقش ما أهملوه ، وأتحدث عنه من منظور إسلامي يضع في حسبانه مستجدات الحياة ومقتضيات الواقع ؛ فضلاً عن النقاط سالفة الذكر، في إطار من التبسيط البعيد عن التسطيح ، رغبة في مخاطبة شرائح عريضة يعنيها الموضوع ، ومن خلال لغة واضحة محددة ، بعيدة عن الالتواء والغموض .

آمل أن اكون قد وفقت في عرض ما قصدت إليه ، وأسأل الله التوفيق للجماعة الوطنية كلها ،ومن بينها جماعة الإخوان المسلمين ، في جهادها لإنقاذ الوطن من هاوية الصعاب والعقبات ..

والحمد لله على كل حال،،،

حلمي محمد القاعود

المجد في شوال ١٤٢٩هـ

اكتوبر ٢٠٠٨م

١- الحزب المستحيل وفقه الاصطياد

يعلم الناس في الداخل والخارج أن النظام البوليسي الفاشي، لن يسمح بقيام حزب إسلامي أو غير إسلامي، يخوض الحياة السياسية بطريقة جادة وفاعلة - فدون ذلك كما يقول المثل: خرط القتاد، أي ما يكره الناس، والقتاد هو الشوك المرّ!

لقد سمحت السلطة لأكثر من عشرين حزبًا رسميًا بالوجود.. أشك أن أحدًا يعرف اسماء خمسة منها فقط، ولأصحابها حق الترشح في الانتخابات جميعًا، والحصول على معونة الحكومة، وحق إصدار الصحف.. ولكن دون حق التظاهر، أو عقد المؤتمرات في الخلاء، أو مخالفة السلطة إلا في الأمور الهامشية.

في المقابل هناك طلبات للموافقة على الإعلان الرسمي عن أحزاب إسلامية وغير إسلامية، مضت عليها سنوات طوال، ولكن السلطة لم تمنحها هذا الشرف أبدًا حتى كتابة هذه السطور: لأنها تستشعر فيها نوعًا من الخطر الذي يهدد أغلبية أنصارها، ويمكن أن يُطيح بامتياز الثلثين الذي يتمتع به الحزب الحاكم المهيمن أبدًا فيما يُسمَّى مجلس الشعب، وسبق أن عصفت السلطة بحزب العمل حين رأت فيه خطرًا محتملاً، ومزَّقت حزب الوفد، ومن قبله حزب الأحرار، وحزب مصر الفتاة، ودفعت أعضاء هذه الأحزاب إلى التناحر الذي وصل في لحظةٍ ما إلى استخدام السلاح وإسالة الدماء والدخول إلى ساحات القضاء.

وبالأمس القريب بطشت السلطة بحزب الغد الذي لم يمر على تأسيسه سوى شهور معدودة، والسبب أن الحزب أثبت نوعًا من الكفاءة في العمل السياسي وكسر "تابو" نقد السلطة من خلال جريدته التي أُغلقت إثر مسرحيةٍ هزليةٍ تم

من خلالها دق "الأسافين" وتمزيق الحزب، وتم اعتقال رئيس الحزب الدكتور أيمن نور - وصيف الرئيس مبارك في انتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٥م.-

من المستحيل إذًا أن تقبل السلطة بقيام حزبٍ للإخوان المسلمين، خاصةً بعد أن أثبتوا جدارةً في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٥م، وكادوا يُهددون أغلبية الثلثين التي يستند إليها النظام البوليسي الفاشي الذي لم يجد غضاضةً في استخدام العنف ومنع الناخبين من الإدلاء بأصواتهم والتزوير العلني الفاضح في دوائر بعينها، يعلم القاصي والداني أن نوابها الحقيقيين من الإخوان المسلمين، بل إن مجموعةً من الدوائر في محافظة كفر الشيخ وغيرها، ما زالت حتى اليوم وبعد دورتين من المجلس الحالي بلا نواب؛ لأن النظام متأكد يقينًا أن إجراء الانتخابات فيها سيأتي بنوابٍ على غير هواه من المنتمين إلى الإخوان أو المستقلين.

ومع ذلك فإن فقهاء الاصطياد في الحياة العامة، ولا أقول السياسية - حيث لا توجد سياسة حقيقية في بلادنا - يُصرّون على النظر إلى جماعة الإخوان المسلمين في صورة الدولة ذات الحكومة التي تجب محاسبتها ومعارضتها ومناهضتها، وكأنها تحكم وتُشرع وتقضي.. مع أنها تُمثّل فريقًا من الناس يتعرضون للقهر والحصار والهجاء، أمام نظام بوليسي فاشي يملك كل أدوات القمع والملاحقة وأبواق التشهير دون أن يردعه قانون أو يمنعه دستور.

وقد ظلَّ فقهاء الاصطياد، وأغلبهم موالون للسلطة البوليسية الفاشية، واليسار المتأمرك، يُلحّون على أن الجماعة يجب أن يكون لها كيان سياسي يُعبِّر عنها، له برنامج ومنهج، حتى تستطيع السلطة أن تتعامل معه وتعترف به وتدمجه في الحياة العامة أو المدنية كما يُسمونها.وراح مثقفو الحظيرة وكُتّاب البلاط يعزفون على وتر، أن الجماعة ليس لها برنامج لحل المشكلات السياسية

والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو ما يجعل تقبلها في الداخل والخارج غير ممكن، ويُثير كثيرًا من الشكوك حول نواياها وأهدافها.

في الوقت ذاته، كانت الاتهامات تأتي من اليمين واليسار، في تناغمٍ ملحوظٍ مع إيقاع السلطة البوليسية الفاشية، بأن الجماعة تهدف إلى إقامة دولة دينية تقطع أيدي الناس وأرجلهم، وتجلدهم، وتجزّ رءوسهم بالسيف، مما يُهدد الوحدة الوطنية، ويُقسِّم البلاد، ويعصف بحق المواطنة.

ومع أن جماعة الإخوان منذ نشأتها تولي الجانب التربوي الأهميةَ القصوى، وتسعى لأن يصل الإيمان إلى أصحاب كراسي الحكم، ولا يسعى أصحاب الإيمان إلى الكراسي، فقد فرض عليها أن تُشارك في الحفاظ على العقيدة والشريعة، وأن تتحمل في سبيل ذلك متاعب لا تنتهي، ويبدو أنها لن تنتهي في وقتٍ قريب؛ لأنها تقدم نمطًا مغايرًا للعمل والأداء السياسي، يُزعج النمط السائد والأداء الفاسد، وهو ما لا يقبله النظام البوليسي الفاشي، ولا ترتضيه القوى الاستعمارية المتوحشة، التي لا ترضى بأوطان حيّة تعمل وتتعلم وتنتج وتُبدع وتتأبى على التطويع والتسليم والتبعية.

وعندما أعلنت الجماعة عن رغبتها في قيام حزبٍ يُشارك في تأسيس حياةٍ سياسيةٍ حقيقيةٍ، كان حدثًا مثيرًا بلا شك، ترقبت الجماعات الوطنية بل العالم الإسلامي أصداءه وتابعت أبعاده .

ويمكن القول: إن خصوم الجماعة قبل مؤيديها علقوا أملاً كبيرًا على برنامج هذا الحزب ومعطياته بوصفه معبرًا عن الكتلة الشعبية الحقيقية الأكبر داخل مصر، بل هي الكتلة النموذج للبلاد العربية والإسلامية؛ لأن مصر، شاءت أو

أبت - هي عقل الإسلام، والدقة التي تحكم حركته وفقًا لدفع الرياح وامتلاء الشراع.

ومن المؤسف، أن فقه الاصطياد تعامل مع برنامج الحزب المستحيل، وأصفه بالمستحيل لأن السلطة لن تسمح به أبدًا، بمنطق .

و(...لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ...)(النساء: من الآية ٤٣)

أو (فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ۝٤) (سورة الماعون: الآية ٤).

لدرجة أننا قرأنا لبعض اليسار المتأمرك مقولات ساخرة من الرؤية الاقتصادية والاجتماعية للحزب، على شاكلة: "الاقتصاد الملتحي.!!"

أفهم أن يقبل الناس برنامجًا أو يرفضوه، هذا حقهم الذي ينبع من حق الإنسان في الإيمان والكفر .

(... فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ ...) (سورة الكهف: من الآية ٢٩).

ولكن الانتقاء أو الاصطياد، وتأسيس الرفض عليه، دون النظر إلى مجمل البرنامج، يُمثل عسفًا واضحًا، وظلمًا بيِّنًا، ويُشير إلى نزعة تسلطية تنبع من طبيعة السلطة البوليسية الفاشية، التي لا تقبل حوارًا ولا جدلاً، وتُسقط كل الادعاءات حول ما يُسمَّى الفكر الجديد وضمير الجمع في شعار "بلدنا بتتقدم بينا"، الذي يُروج له منظرو السلطة وكُتَّابها.

لقد سمحتُ لنفسي، وقد وصلني برنامج الحزب - القراءة الأولى -مؤخرًا ومتأخرًا، أن أناقش القضايا التي أهملها فقهاء الاصطياد، وسأبدأ بما أراه أكثر أهميةً من موضوعات السياسة والاقتصاد، أعني قضايا الإنسان في بنيانه الوجداني والروحي، فهذه القضايا هي المحرك الأساسي للتصوّر والتطبيق.. بدونها تصبح

السياسات والإستراتيجيات والاقتصاديات والتنميات وما شاكل ذلك مجرد محاولات عشوائية، تُصيب أحيانًا وتُخطئ في كثير من الأحايين.

قضايا البنيان الوجداني والروحي، لا يختلف عليها أحد - فيما أتصوّر - لأنها تملك سندها من العقيدة والتراث والتاريخ.. وفيما يلي نبدأ المناقشة بإذنه تعالى.

٢ - ثقافة المجتمع

يُعبِّر الاهتمام الشعبي بحزب الإخوان المسلمين المقترح، وبرنامجه المطروح للمناقشة عن حالةٍ من الأشواق الوطنية، لحياةٍ حرةٍ كريمة، تقوم على العدل والمساواة والكرامة والتقدم والأمل، وما كثرة المناقشات، وتقليب مواد البرنامج المذكور إلا حالةً من حالات الحراك الفكري التي شدّت كثيراً من الكُتّاب، حتى أولئك المعادين للفكرة الإسلامية وخصومها كما سبقت الإشارة؛ لتحقيق هذه الأشواق.

هذا على كل حالٍ بشير خير، ويدل على أن الإسلام متغلغل في القلوب والنفوس، حتى لدى الذين يتعيشون بالهجوم عليه وإهانته وتشويه أعلامه ودعاته،واصطياد الجزئيات التي تصدر هنا وهناك للتشهير به وبتصوّراته ومعطياته، إعلاميًا وصحفيًا وداخل المؤسسات الثقافية والأدبية.

ويظل الهجوم الساخر الذي يشنه البعض - وخاصةً من اليسار المتأمرك - دليلاً من وجهة نظري على قدرة برنامج الحزب، مع المآخذ التي يأخذها عليه الذين طالعوه، وأنا واحدٌ منهم، على التحريك، وبث الحيوية،والنظر إلى المستقبل.

لقد كانت هنالك مفارقة ملحوظة، وهي ضخامة البرنامج على غير العادة، فهو يقترب من ثلاثين ومائة صفحة من القطع الكبير، وبه ستة أبواب تسبقها مقدمة، وتتصدره، وتعلو صفحاته الآية الكريمة:

(... إِنۡ أُرِيدُ إِلَّا ٱلۡإِصۡلَٰحَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُۚ وَمَا تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ ...) (هود: من الآية ٨٨)

وهي الآية التي خاطب بها نبي الله شعيب - عليه السلام - قومه، بعد أن واجه صعوبات كبيرة في إقناعهم بالدعوة إلى التوحيد والتزام منهج الله، وإعراضهم عن

قبول هذا المنهج،وهو ما يبدو اليوم قائمًا لدى النخب المتغربة التي تعترض الإسلام وتخجل منه، وترى أن النجاةَ في اللحاق بالغرب وقيمه وأفكاره، شرها وخيرها!

ضخامة البرنامج،تُوحي أنها دستور، مع لائحة شارحة، وليست مجرد برنامج يُفترض أنه يأتي على أحسن الفروض في ربع هذا الحجم، بحيث تكون مواده مختصرة، وتمنح المستقبل فرصة التكيف مع مستجداته ومعطياته التي لا تتوقف عن التغير والتحول، ولكن شاء واضعو البرنامج أن يكون مسهبًا وتفصيليًّا، وكأنهم أحسّوا أن هناك مَن يتربص بهم، ويحاول الاصطياد والتشويش على البرنامج كله، فراحوا يشرحون ويفصلون ويفسرون، ويبدو أن كثرة إلحاح النخب المتغربة على أن الإخوان المسلمين ليس لديهم برنامج لحل مشكلات المجتمع، دفع واضعي البرنامج أيضًا، إلى هذا التوسع في البيان والتوضيح لبرنامج الحزب المستحيل.

أيًّا كان الأمر فإن البرنامج أخذ زمام المبادرة، وألقى بالكرة في ملعب النخب، وخاصةً أهل الدنيا دون الآخرة، أن يواجهوا مقترحًا شاملاً وعريضًا لحلٍّ مشكلات الوطن والنهوض به، وعليهم - شاءوا أم أبوا - أن يقولوا رأيهم، ويطرحوا ما لديهم: إزاء رؤية إسلامية تعانق أشواق الوطن والأمة، وتسعى ولو من خلال التعبير النظري، أن تقول شيئًا قد تأخذ به الأجيال القادمة، في ظل استبداد قائم لا يستجيب لمنطق العقل والحوار والتوافق، مفضلاً "النبوت" و"المضلات" و"المصادرة"، ويغوى نخبًا فقدت الرشد ببعض الفتات الذي لا يُسمن ولا يُغني من جوعٍ لتؤيده وتبارك ظلمه الفاضح لشركاء الوطن والتضحيات!

يعالج الباب السادس (النهضة الثقافية) قضية البناء الثقافي والبرنامج الإعلامي، وهذا الباب في حقيقة الأمر، هو مجال جماعة الإخوان المسلمين

الأساسي، فهي مذ وجدت، مهمتها دعوية تثقيفية، هدفها شرح الإسلام وتحويله إلى سلوكٍ يلتزم به أعضاؤها، ويمارسونه في تعاملاتهم وأخلاقهم وإنتاجهم.

وقد أفاض هذا الباب في الحديث عن دور الثقافة التي تعكس هوية المجتمع وقيمه، وانطلاقًا من الهوية الإسلامية فإن الثقافةَ لا تُعبِّر عن وسيلة بناء وتنمية وتحضر، بل تمثل حائط صد لمحاولات النيل المستمر من خصوصية الشخصية المصرية المتميزة.

كما أشار إلى أن الحضارة الإسلامية وعاء جامع للجماعة المصرية دون إلغاء لدور المسيحية في مرحلتها التاريخية، وكنتُ أود أن يشير البرنامج إلى أن الإسلام يفرض على المسلمين الإيمان بالأديان السماوية الأخرى، والأنبياء والمرسلين من لدن المولى - عزَّ وجل - والكتب التي جاءوا بها في صورتها الصحيحة، بحكم أن ذلك من شروط الإيمان، دون أن يخص المسيحية وحدها بالإشارة؛ حيث كانت المسيحية في مصر تعبيرًا عن إيمان طائفة، وليس كل الطوائف، فمعظم المصريين قبل الإسلام كانوا وثنيين أو بغير دين، لكن السياق العام في مصر، كان يتقبل كل ما هو إنساني في الحضارات البشرية؛ ولذا تقبَّل المصريون جميعًا - نصارى وغيرهم - الإسلام الحضارة والدين؛ لأنه يُعيد إليهم الكرامة والاستقلال والحرية، بدليل أنه لم يُقضَ على هؤلاء ولا أولاء، بل تركهم جميعًا، وما يعتقدون، وبقي المجتمع الإسلامي في مصر يضم غير مسلمين حتى اليوم.

وتحدث البرنامج عن ضوابط إدارة الحياة الثقافية وأهمية الثقافة في تشكيل الفكر والوجدان، ويبدو أن واضعي البرنامج اكتفوا بالكلام عن طبيعة

أو ماهية الثقافة التي يُفترض أن تسود المجتمع، دون أن يتحدثوا عن آلية تحريك هذه الثقافة وتوصيلها إلى الجمهور.

إنهم - أي واضعي البرنامج - تعاملوا مع الواقع الثقافي من خلال آلياته القائمة، وهي وزارة الثقافة ومؤسساتها ووسائطها، وهذه الآليات القائمة من الخطورة بمكان؛ حيث أفسدت الثقافة بصفة عامة، وروجت لتيارات معادية للمجتمع وثقافته الإسلامية، وأقصت التيارات المؤمنة بالثقافة الإسلامية المتفتحة والمنطلقة، ويكفي أن تكون وسائط ونشاطات وزارة الثقافة قاصرة على مثقفي الحظيرة أو مثقفي السلطة، واليساريين المتأمركين، ومثقفي الارتزاق في كلّ زمان ومكان.

إن إلغاء وزارة الثقافة كان ينبغي أن يكون على رأس بند إدارة الحياة الثقافية، مع تحويل مؤسساتها إلى آليات تحفظ تراث المجتمع وتصونه (دار الكتب والوثائق، الآثار، الترجمة في إطار خطة قومية).

وفي الوقت ذاته، تنمى فكرة الجمعيات الثقافية والأدبية الأهلية التي تضم ذوي الأفكار المتشابهة، مع دعمها بميزانية معقولة إلى جانب ما يبذله أعضاؤها، وتترك لها حرية العمل والحركة، وهذا يضمن عدم احتكار تيار بعينه لحركة الثقافة في المجتمع، أو حرمان بقية التيارات المخالفة له، كما هو سائد الآن،وأيضًا يضمن تطهير الحياة الثقافية من الفساد السائد الآن، وإهدار أموال الدولة فيما لا طائلَ من ورائه.

قبل يوليو ١٩٥٢م، قامت الجمعيات الثقافية والعلمية بدورٍ رائعٍ في إثراء الحياة الفكرية والأدبية وازدهارها، وما زلنا نعيش بعد نصف قرنٍ على حصاد وإنتاج هذه الجمعيات، ونواصل بإذن الله.

٣ - صناعة الدماغ

إلغاء وزارة الثقافة يجب أن يكون هدفًا من أهداف البرنامج؛ لأن التيار المهيمن عليها يملك الإصلاح والإفساد، وللأسف فإن التجربة منذ قيام هذه الوزارة كان حصادها في مجمله غير طيب، ففي الستينيات سيطر الشيوعيون، وعصفوا بكلِّ مَن خالفهم، وخربوا الأدب والفكر والمؤسسات الثقافية، وبعد وفاة السادات استعادوا سيطرتهم واستبدادهم، فتراجعت الثقافة في مصر، وصارت بعض الدول العربية أكثر نشاطًا وحيويةً، بل إن بعض المدن سحبت البساط من تحت أقدام القاهرة، كما نرى في دبي على سبيل المثال.

تحرير الثقافة، وتشجيع الجمعيات الأهلية في فرصٍ متساويةٍ كفيل بترقية الآداب والفنون، وقد تحقق ذلك قبل ١٩٥٢م بالفعل، وما زلنا حتى اليوم نعيد إنتاجه، إن التنافس الطبيعي يحقق البقاء للأصلح، دون أن تتحمل الدولة سفاهة هذا التيار أو ذاك.

وبالنسبة للإعلام فالبرنامج تعامل مع الآليات القائمة مثلما تعامل مع آليات وزارة الثقافة بوصفها أمرًا واقعًا لا مفرَّ منه، والحقيقة أن خطورة الإعلام الراهن، مع أنَّ آلياته في معظمها مملوك للدولة تكمن في تحيزه لصالح النظام القائم، فإذا كان نظامًا صالحًا، فسوف يوجهه لصالح الوطن والأمة، وأما إذا كان نظامًا طالحاً فسوف يخدم مصالح المستبدين والطغاة واللصوص الكبار الذين يسرقون بالقانون، وأعداء الأمة في الداخل والخارج.

إن الجيش العرمرم من القنوات التلفزيونية، والمحطات الإذاعية والمؤسسات الصحفية ووكالة الأنباء ومراكز الاستعلامات في الوقت الراهن لا يخدم غير النظام وأجهزته الفاشية، ولا يسمح بالحوار الحر الخلاق بين شرائح المجتمع

ونخبه المختلفة، ولكنه يقتصر الدعاية للنخبة الفاسدة التي تحارب الحرية وتؤيد الاستبداد والأحكام العرفية والقوانين الظالمة والعنف البوليسي والاحتكار الاقتصادي والفساد المتغلغل في أجهزة الإدارة؛ حمايةً لوجودها ومصالحها الحرام.

وفي المقابل فإن محطة إذاعية واحدة مثل إذاعة لندن العربية وقناة تلفزيونية واحدة مثل الجزيرة وصحيفة خاصة واحدة مثل... تشد الأسماع والأبصار والقُرَّاء، وتحقق ما لم يحققه الجيش العرمرم الفاشل الذي يعيش على أموال البائسين والمحرومين والفقراء الذين يهددونهم برفع الدعم ليذهب إلى جيوب واسعة بلا قرار!

إن أجهزة الدعاية تحوَّلت إلى أدوات تجميل للنظام البوليسي الفاشي، وتخلت عن أبسط القواعد المهنية التي يفترض أن تقدم وجهات النظر المختلفة، وتقلّب الموضوعات المثارة للنقاش إخباريًّا أو فكريًّا على وجوهها المختلفة، ولكنها تقف عند وجهة نظر واحدة فقط، هي وجهة نظر النخبة الفاسدة التي تروج للاستبداد وتجلياته الفاضحة!

وفي الوقت ذاته تحرم بقية النخب المعارضة من إبداء رأيها بحجة أنها محظورة قانونًا، أو ممنوعة حكوميًا، أو معارضة حقيقيًّا، وهو أمرٌ غاية في العجب؛ إذ إنَّ هذه الأجهزة لا تجد غضاضةً في عرض وجهة نظر الأعداء وخصوم الأمة بكل مودة وترحيب، وتقدم ما يقولونه باسم الحوار المتحضر، والنقاش المتمدن، بينما الحوار مع أبناء الوطن المخالفين، والنقاش مع شرائح الأمة المعارضين يعد من وجهة نظرها رجسًا من عمل الشيطان، ولا يصح ولا يجوز، فهو غير متحضر وغير متمدن.

واعتقد أنه آن الأوان، أن يدعو البرنامج لتكون أجهزة الإعلام التي تملكها الدولة محدودة ومحايدة أو قومية بالمعنى الحقيقي، أي لا تنحاز إلى السلطة أو المعارضة، وتعرض جميع الآراء والأفكار دون تأييدٍ لهذا الطرف أو ذاك.

ويستتبع ذلك تفكيك هذا الجيش العرمرم من الأدوات الإعلامية أو الدعائية بمعنى أدق في حالتها الراهنة، لتبقى قناة تلفزيونية قومية واحدة تبث أرضيًّا وفضائيًّا، وتلتزم بالدستور والقانون وهوية الأمة، ومعها محطتان إذاعيتان: الأولى للقرآن الكريم والأخرى عامة.. أما الصحافة فإن جريدة "الوقائع المصرية" تكفي لجهةِ الإدارة، وبقية الصحف وأجهزة الدعاية تذهب إلى العاملين فيها عن طريق البيع من خلال تكوين شركاتٍ مساهمة لا يزيد فيها امتلاك الأسهم عن حدٍ معين للفرد وعائلته، بحيث لا يسيطر عليها رجال القروض أو الأجانب الذين يمتلكون القدرة على تخصيصها لحسابهم وحدهم، وتسييرها وفق هواهم أو وفق أجندات معادية لروح الأمة وثقافتها وأمنها.

وهنا لا بد من وضع قانون يرسم الحدود التي تحفظ هوية الأمة وأخلاقها وقيمها وأهدافها الوطنية والقومية الثابتة التي لا تتأثر بتقلبات الظروف السياسية أو الاقتصادية أو غيرها.

لقد أشار البرنامج المفترض لحزب الإخوان المسلمين المستحيل في صفحة ١٠٥إلى القصور الكبير في أداء الكادر البشري في أجهزة الإعلام "مذيعين ومعدين وأطقم فنية ومخرجين (كذا!) وغير ذلك"، ويبدو أن البرنامج لم ينتبه إلى قصورٍ أكبر، وهو المناخ الذي يعمل فيه الكادر البشري، إنه مناخ الاستبداد والإدارة الموالية للاستبداد، والاستبداد وحده كفيل بقتل المواهب والعبقريات ودفنها حية، والدليل على ذلك أن هذه الكوادر المتهمة بالقصور حين تُتاح لها فرصة العمل

خارج إطار الاستبداد والإدارة الموالية له فإنها تنطلق وتُبدع وتنتج، وانظروا إلى أجهزة الدعاية المستقلة أو الحرة من حولنا، وكيف تعمل فيها هذه الكوادر بهمةٍ ونشاطٍ وتفوق، إنهم هم أبناؤنا الذين لم يجدوا فرصةً حقيقيةً في مناخ الاستبداد الأسود الذي يحولهم إلى مجرد دُمى أو بيادق أو عناصر شر تفتن على بعضها أو تتملق او تنافق أو تزيف الحقائق لتحظى بالفتات الذي تُلقيه إليها السلطة المستبدة، أو في أحسن الأحوال تأخذ الجانب السلبي الصامت الذي يكتب ما يُملى عليه أو يُذيع ما يُؤمَر به!!

إن ترشيد الإنفاق في الإذاعة والتلفزيون - كما يسعى البرنامج -في ظل الوضع الحالي غير ممكن، ولا محل له على أرض الواقع؛ لأن السلطة البوليسية الفاشية لا يعنيها أمر الترشيد أو الإنفاق عمومًا؛ بقدر ما يعنيها أن تظل صورتها جميلة في عيون الشعب المظلوم، ولأن حيتان الفساد لا تشبع!

أيضًا فإن إصلاح الهياكل الصحفية الحكومية التي تُسمَّى قومية، والمجلس الأعلى للصحافة - كما يحلم البرنامج - أمر بعيد المنال، في ظل الاستبداد والمناخ السائد، للسبب ذاته الذي سبقت الإشارة إليه في الفقرة السابقة، ولا أدري لماذا يتحمل الشعب البائس ميزانية قدرها عشرة مليارات على الأقل للإنفاق على ثقافة فاسدة وإعلام فاشل وصحافة خاسرة، في الوقت الذي تُباع فيه مصانع رابحة ومؤسسات ناجحة باسم الخصخصة استجابةً لأوامر صندوق النقد الدولي؟.

ويبدو أن البرنامج نسي أمرًا مهمًّا للغاية، لعله - أي هذا الأمر - كان السبب وراء تقديم خدمة عظيمة للشعوب المتقدمة، على وجه الخصوص، وهو الصحافة الإقليمية أو المحلية، والإعلام الداخلي، إن فتح المجال أمام صحافة حرة

إقليمية حقيقية، وليس صحافة الابتزاز التبرصية أو صحافة السادة المحافظين ورؤساء المدن المنافقة الكاذبة، مع إذاعة وتلفزة تناقش قضايا محلية من خلال الالتزام بالقانون لهو فتح عظيم، في محاربة الفساد ومعالجة المشكلات، والوصل بين الجمهور والمسئولين وتحريك عجلة العمل والأمل، فضلاً عن استيعاب آلاف الخريجين من كليات الإعلام وأقسامه في الجامعات المختلفة الذين تتكدس بهم الأرصفة، أو يعملون في مجالات أخرى.

٤ - تعميق الثقافة والإعلام

ما من شكٍّ أن المجال الثقافي ومعه المجال الإعلامي يُمثلان حائط صدٍ يحمي عقل الأمة من الغزو الأجنبي الذي يسعى إلى إحلال ثقافته وتصوّراته ومعتقداته وعاداته وتقاليده مكان الثقافة الإسلامية والقومية، وكان هناك نفرٌ من المثقفين العرب يزعمون أنه لا يوجد ما يُسمى بالغزو الثقافي، إلى أن أقرُّوا أخيرًا بأن هناك غزوًا ثقافيًا، ولكنه للأسف جاء في تصوُّرهم من جانب إيران وباكستان والوهابيين.!

كان وزير الثقافة المصري الحالي يتحدث بذلك على الفضائية المصرية مساء الثلاثاء (١١/١٢/٢٠٠٧م)، وينتفض أمام المذيعة التي كانت تشير إلى الحركة الإسلامية والمدِّ الديني الإسلامي بالقوى الظلامية، وكان الوزير يُدافع عن نفسه، وعن مواقفه من الحجاب والرقابة ومشاعر المجتمع المُحافِظ كما يُسمِّيه.

وكنت على مدى السنوات العشرين التي استغرقها حكم الوزير منذ توليه - وما زالت تمتد - أعارض أحاديثه الكثيرة عن عدم وجود "غزو ثقافي" - وهو يقصد الغزو من جهة الغرب - وعرضت لبعض كلامه في جريدته الأسبوعية، ولكنه كان مُصرًّا على عدم وجود ما يُسمى بـ"الغزو الثقافي" من أية جهة، حتى وافق مُؤخَّرًا على وجوده، ولكن من جهة الشرق التي يرفضها أساسًا.

أعني أن المسألة الثقافية، ومثلها المسألة الإعلامية مُهمَّتان في مسيرة الأمة والوطن، ولا بد من الحرص على تجلية ثقافة الأمة أمام الأجيال الجديدة، وتقديمها بصورةٍ صحيحةٍ وناضجةٍ؛ حتى لا تفقد هذه الأجيال هويتها

وخصوصيتها وتميزها الحضاري، ولا بد من الحرص على الأداء الإعلامي الذي يُحرِّك الجمهور نحو الأفضل والأرقى والأجمل من الفكر والسلوك.

ومن ثمّ، فإن مواجهة الفكر المعادي للأمة، والإعلام المضلل يُصبح فريضةً في برنامج الحزب المفترض للإخوان المسلمين، والذي أرى قيامه مستحيلاً؛ لأسباب تخص السلطة البوليسية الغشوم التي ترى في الإسلام خطرًا عليها وعلى البلاد؛ وفقًا لموازين العلاقات الدولية والداخلية.

وقد أشرت في الصفحات السابقة إلى بعض الملاحظات التي رأيتها في قراءة الباب السادس الخاص بالنهضة الثقافية، وأسمح لنفسي الآن بمحاولة إيجاز هذه الملاحظات؛ سعيًا لتنمية الثقافة الإسلامية المتفتحة، والإعلام الصادق الفعّال الذي يُعبِّر عن أطياف الأمة كافة، ويُقدم خدمةً إعلاميةً حقيقيةً، دون أن تكون هنالك وزارة ثقافة أو وزارة إعلام، لها جيش عرمرم من الموظفين والأجهزة، وتحمل ميزانية الشعب البائس المظلوم أكثر من عشرة مليارات يحتاجها لبناء المدارس والمستشفيات وتوفير الدواء واستصلاح الأراضي وإقامة المساكن وتحسين المواصلات وغير ذلك. وفيما يلي أهم النقاط:

١ - في إطار تشجيع الكتاب بصفة عامة، يشير البرنامج إلى إلغاء الجمارك وتوفير مستلزمات الطباعة والورق (ص ١٠٠)، ولم يُوضح كيف؟، وأرى أن تضاف إلى هذه المادة ضرورة رفع الرقابة الجمركية عن الكتاب، وتيسير حركته بين مصر والبلاد العربية دخولاً وخروجًا، والعمل على نقله مجانًا في وسائل المواصلات المختلفة البرية والبحرية والجوية؛ سعيًا لتخفيض ثمنه وتقديمه للجمهور بأقل تكلفة.

أما المستلزمات التي يحتاجها الكتاب للطبع، فتنبغي الدعوة إلى ضرورة إقامة مصانع الورق والأحبار والآلات الخاصة بصناعة الكتاب داخل مصر، وعلى أرض سيناء تحديداً، في سياق العمل على تعميرها، وحلّ المشكلة السكانية، وتوفير فرص عمل للأيدي العاملة التي لا تعمل .

٢ - لستُ من أنصار الدعوة إلى إنشاء لجانٍ أو مجالس عليا - كما يدعو البرنامج - للترجمة وتشجيع النشاط الثقافي بوجوهه المختلفة؛ فالعمل الأجدى والأنفع هو الانطلاق من مؤسسات وزارتَيْ التربية والتعليم، والتعليم العالي؛ لتخصيص مسابقاتٍ لأحسن كتابٍ مُترجَمٍ وأحسن عملٍ أدبيٍّ، وأحسن عملٍ فنيٍّ، ودعم الهيئات الأهلية والأفراد الذين يقومون بممارسة النشاط الثقافي والإعلامي، في إطار خطةٍ قوميةٍ عامةٍ يتبناها المجتمع في مختلف المجالات الثقافية والإعلامية .

وأرى أن المركز القومي للترجمة الذي أُنشئ مؤخَّرًا - مع اختلافنا الفكري مع قياداته الحالية - يُمثّل نموذجًا جيّدًا للعمل الثقافي، وخاصةً إذا تم ترشيده بتحديد الخطوط العامة في حركة الترجمة المطلوبة.

إن تخصيص جوائز سخية، وزيادة مكافآت المترجمين والمؤلفين وأصحاب الإنتاج الفني أجدى كثيراً من المجالس واللجان التي تستنزف ميزانياتٍ دون نتائج تُذكر.

كما يُشير إلى ذلك التراث المصري العريق (انظر صفحات 100، 108 99،من برنامج الحزب).

٣ - وكذلك الحال بالنسبة للمسرح، فإن الاهتمام بالمسرح المدرسي والجامعي من خلال وزارتي التعليم والتعليم العالي، والفرق المسرحية

الحرّة الجادة، وتشجيعها بالجوائز والدعم أفضل من المسارح الحكومية التي تقوم على موظفين، لا يعنيهم إلا أمر المرتبات والترقيات.. والتجارب منذ الستينيات تؤكد ذلك.

٤ - هناك موادٌ لا معنى لها في البرنامج، مثل المادة الخامسة(ص ٩٨)، وهناك مصطلحاتٌ ملتبسةٌ، مثل (الحداثة) ص ٩٨ - السطر العاشر من أسفل، والأفضل استخدام كلمة (التحديث) بدلاً منها، وأيضًا كلمة (قناعة) ص ٩٨ - السطر السابع من أعلى، واستخدام كلمة (اقتناع) يُصحح المعنى دلاليًا .

٥ - لا أرى ضرورةً لحديث البرنامج عن القوالب الأدبية (ص100)، ولكن التركيز يجب أن يدور حول المضامين التي تتفق مع التصوّر الإسلامي والقومي؛ لأن القوالب تتطور بمرور الزمان والأحداث .

أيضًا، فإن ترقية الأغنية يجب أن يتم في إطار ترقية اللهجات العامية لتصل إلى الفصحى، بل يجب تشجيع الأغنية بالفصحى؛ لترسيخ الإحساس باللغة القومية .

٦ - تمنَّيْت على البرنامج أن يُشير إلى أهمية العمارة الإسلامية، وخاصةً في المدن والقرى الجديدة بالصحراء والساحل الشمالي والساحل الشرقي (ص ١٠٤)؛ فهي جزءٌ من الهوية، مع الدعوة إلى استخدام الخامات المحلية وفقًا لفكرة المهندس "حسن فتحي."

٥ - النهوض بالأزهر

يُعد الباب الخامس في الحزب المقترح للإخوان المسلمين -وعنوانه: "الدين والمجتمع" - من أهم أبواب البرنامج فيما أتصوَّر؛ لأنه يتناول مؤسسة الأزهر وهيئة الأوقاف وما يُسمَّى "الشئون الدينية" وقضايا ومشكلات الفقر، البطالة، الجريمة، الأميَّة، الطفولة، الأسرة والمرأة، الشباب، المعاقين، والمسنِّين.

الفصل الأول عنوانه "الشئون الدينية والوحدة الوطنية"، وأتمنَّى تغيير العنوان إلى "شئون الدعوة والأقليات"؛ لتكون الدلالة مطابقةً للمطلوب؛ فالشئون الدينية تشمل جميع الأنشطة الإنسانية بالنسبة للمسلم في حياته اليومية والاجتماعية، أما مصطلح "الوحدة الوطنية" فهو مصطلحٌ غريبٌ، ويُفترض أن يكون في الوطن الذي يتكوَّن من أعراقٍ مختلفةٍ ومتمايزةٍ، أما المغايرة العقَدية فلا تعني مفاضلةً بين أفراد وطنٍ واحدٍ، ينتمون إلى عرقٍ واحدٍ وأصلٍ واحدٍ وترابٍ واحدٍ، مهما ادعى المدَّعون وزعم الزاعمون.

وبالنسبة للأزهر، فكنت أتمنَّى أن يركِّز البرنامج على استقلال الأزهر واستعادته من خاطفيه الذين اختطفوه بالقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١م، وجعلوه مجرَّد فرعٍ من فروع السلطة، وصلت بأحد مسئوليه أن يقول إنه موظفٌ لدى الحكومة.!!

إن استقلال الأزهر وعودته إلى معهدٍ متخصصٍ في العلوم الشرعية واللغة العربية أمرٌ ضروريٌّ لإصلاح الوطن أفرادًا وجماعاتٍ، ويمثِّل قدوةً للشعوب الإسلامية في شتى أنحاء العالم، وما جرى عقب اختطافه يُمثِّل كارثةً كبرى أصابت هذه المؤسسة العلمية العريقة في مقتلٍ؛ حيث انهار مستوى علمائه وطلابه، وتحدث الركبان عن هذا الانهيار من خلال الحوادث المؤلمة في تزوير نتائج الامتحانات، وتفشِّي الغش، وتسطيح المقررات، وتلاشي حفظة القرآن الكريم.

إن الجوانب التي اقترحها البرنامج للنهوض بالأزهر - وتبلغ ثلاثة عشر جانبًا - لا يمكن أن تتحقق إلا إذا كان الأزهر يملك قراره، ويضع مناهجه، ويستعيد قدراته السابقة على قانون الخطف عام ١٩٦١م، مع استعادة أوقافه المسروقة، وتشجيع المواطنين على "الوقف" لحساب الأزهر، من خلال ضماناتٍ قانونيةٍ ودستوريةٍ، تمنع السرقة والنهب والتأميم تحت أي ظرفٍ من الظروف؛ ولذا يجب أن يكون استقلال الأزهر البند الأول في إصلاحه.

إن الكلام عن "تفعيل" دور مجمع البحوث الإسلامية لا ضرورةَ له؛ لأن المطلوب هو إعادة هيئة كبار العلماء المستقلة التي تجتهد في القضايا المستجدة، ومعالجة الأمور القائمة - أيًّا كانت - بحياد العلماء، وإخلاص المجتهدين دون تأثيرٍ فيهم من هذه الجهة أو تلك، على أن يُسنَد إلى هذه الهيئة انتخاب شيخ الأزهر ونائبه، وحق عزلهما أو أيهما إذا رأت الهيئة انحرافًا يستوجب ذلك.

أما ما يتعلق بكليات الأزهر التجريبية (العلوم، الهندسة،الطب، الزراعة،...) فيجب أن تُفتَح لجميع الراغبين، بمن فيهم غير المسلمين، شريطةَ الالتزام بحفظ أجزاءٍ من القرآن الكريم، ودراسة المقررات الشرعية والأدبية التي تُضَاف إلى مقرراتها الأصلية، وتكون تقديراتها مؤثرةً في النتيجة العامة للطالب.

ثم إن إعادة نظام "الجراية" - أعني المقابل المادي - بالنسبة للطلاب مسألةٌ ضرورية للتشجيع على الدراسة في كليات الأزهر النظرية والتفوق فيها.

ورد البند ثالثًا بعنوان (الشئون الدينية) في هذا الفصل، وأرى أن يكون (شئون الدعوة)، ويجب النص في بداية الكلام عن تطوير دور العبادة على رفع يد الأمن عن وزارة الأوقاف والمساجد، فلا يتحكّم في اختيار الخطباء أو الأئمة، ولا

يتدخل في حركة المسجد والمنبر، ومن العار أن يصعد شيخ الأزهر المنبر بتصريح من أجهزة الأمن، وإلا أُحيل إلى المحاكمة بحكم القانون.

إن هذه الأجهزة لا تستطيع أن تتدخل في شئون الكنيسة أو الكنيس، ولا يمكنها أن تأمر بإغلاق الكنيسة أو الكنيس في أي وقتٍ من أوقات الليل أو النهار، وهو ما تفعله بالمسجد؛ لدرجة إغلاق دورات المياه التي يستخدمها جمهور الناس البسطاء في القرى والغرباء في المدن.

فيما يتعلق بالكنيسة المصرية؛ فقد نسي البرنامج - في غمرة مديحه لها وبيان دورها في توثيق علاقاتها بالمجتمع والمشاركة في دعم الفئات المعوزة - أن استقلال الكنيسة المصرية ضرورةٌ وطنيةٌ ودينيةٌ بالنسبة لأتباعها والمصريين جميعًا.

لقد نجح مجلس الكنائس العالمي - الذي يبسط هيمنته وسيطرته على كنائس العالم جميعًا - في استدراج الكنيسة المصرية إليه في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، وضَمِنَ لأول مرةٍ منذ ميلاد سيدنا عيسى بن مريم - عليه السلام - إخضاع الكنيسة الأرثوذكسية لسلطانه وأهدافه.

أما سلطانه فعنصريٌّ استعماريٌّ، وأهدافه فتنصيريةٌ تعصُّبيةٌ، ولعل ما يُعرف الآن بـ"الفتنة الطائفية" في مصر والسودان ولبنان نتاجٌ غيرُ مباشرٍ لإدارة هذا المجلس وهيمنته.

وتبدو خططه المدعومة من حكومات الغرب الاستعماري أكبر من الإحاطة بها في الظروف الراهنة على الأقل، ولكن المؤكد أن انهيار الكتلة الشيوعية الشرقية بقيادة الاتحاد السوفيتي قد حدث بعد قيام هذا المجلس! وأن تجليات التعصب الدموي الوحشي ضد المسلمين في البوسنة والهرسك وكوسوفا

والشيشان وأذربيجان، مع انتصار الأحزاب الصليبية في أوروبا الغربية وأميركا قد جاءت عقب قيام هذا المجلس.!

يجب أن يدعوَ البرنامج لاستقلال الكنيسة الأرثوذكسية المصرية، واسترداد ممتلكاتها في القدس المحتلة، واستعادة سيادتها على الكنيسة في إثيوبيا؛ لأن هذا استقلالٌ للوطن بأكمله.

يتناول الفصل الثاني من الباب الخامس معالجة بعض القضايا الاجتماعية، وفي مقدمتها الفقر، ويرى أن المحور الأول للتصدي لهذه المشكلة يبدأ من التنمية، وأرى أن المحور الأول يجب أن يبدأ من مكافحة الفساد، والضرب بيدٍ من حديد على أيدي الفاسدين المفسدين الذين ينهبون ثروة البلاد وحقوق العباد، وتهريبها إلى الخارج.

لقد نجحت حكومة "العدالة والتنمية" في تركيا في مكافحة الفساد، فحقّقت التنمية، وقبلها وفّرت أكثر من ٤٦ مليار دولار كان يُهرِّبها المفسدون ويحرمون منها الشعب التركي.

إن التنمية مهما بلغت في ظل الفساد لن يعود خيرها على الشعب؛ لأن المستفيد بها هم الفاسدون، وإذا عرفنا أن الفساد صار متجذِّرًا في التربة المصرية، ومتحصِّنًا في معظم الأحيان بترسانةٍ من القوانين التي تحميه؛ فإن معالجة الفقر تبدأ بمكافحة الفساد والمفسدين.

وفيما يتعلق بالزكاة أرى أن يكون هناك بندًا مستقلاً في البرنامج يدعو لإنشاء مؤسسةٍ أهليةٍ مستقلةٍ للزكاة والصدقات، لها برنامجها الخاص الذي يستثمرها فيما ينفع الناس، ولها قانونها الذي يُحصِّنها من التأميم، ويضمن الرقابة الفعّالة من الجهاز المركزي للمحاسبات.

إن الشعب لديه استعدادٌ قويٌّ لبناء مؤسسة الزكاة والصدقات وتنميتها، وإمدادها بالكثير من العطاء، شرطَ أن تكون تحت إدارةٍ مستقلةٍ نزيهةٍ، تملك رؤيةً ثاقبةً، وقدرةً جيدةً لاستثمار الأموال والحفاظ عليها.

ويُضاف إلى ما سبق تشجيع الأوقاف الأهلية، وتحصينها بالقانون ضد ميكروبات السرقةِ والنهب والاغتيال؛ فلا تستخدم إلا في الأغراض التي أوقفت من أجلها، ولا تمتد إليها يدُ الدولة تحت أي ظرفٍ من الظروف.

ومن البدهي أن يسبق ذلك استعادة الأوقاف المنهوبة والضائعة والتائهة؛ لتؤديَ دورها الذي أوقفها أصحابها من أجله..

٦ - مشكلات المجتمع

يطرح الحزب المقترح للإخوان المسلمين خطةً قصيرةَ المدى وأخرى طويلة المدى لمعالجة مشكلات المجتمع المزمنة، وفي مقدمتها البطالة، والخطتان في مجملهما لا بأس بهما، وإن كنت أرى ضرورة التركيز في الأولى قصيرة المدى على المشاركة الأهليَة، وليس القطاع الخاص المرتبط برجال القروض، في إقامة المشروعات الصناعية والزراعية، من خلال الشركات المساهمة التي تستوعب أكبر عدد من المشاركين من ذوي المدخرات البسيطة، ومن يقدرون على تملُّك أسهم معقولة، وفقًا لما أرساه محمد طلعت حرب في أوائل القرن الماضي، وحقق إنجازًا ضخمًا ورائعًا، ضيَّعته يدُ الاستبداد وعقلية الاستسلام .

إن الشركات المساهمة قادرةٌ على استيعاب كثير من الأموال التي يلجأ أصحابُها إلى النصَّابين وأشباههم، ممن صارت حوادثهم تملأ صفحات الصحف وشاشات التلفزة مؤخرًا؛ حيث يضحكون على الناس، ويأخذون أموالهم بحجة إعطائهم ربحًا كبيرًا في زمن قصير، ثم يهربون بالأموال والآمال، ويبكي التعساء حظوظَهم المنكودة.!!

عندما يكون مع الشخص مبلغٌ من المال يريد استثماره ولا يستطيع، فإن الوعاء "الربوي" في البنوك - وصارت معظمها بيد الغرباء - هو المجال المتاح المضمون أمامه، وإلا كان وقوعه في أيدي النصَّابين أمرًا طبيعيًّا، لا تَقُلْ البنوك الإسلامية قائمة: فالربح العائد منها لا يغطي الزكاة، ويبدو أنها وقعت في قبضة لا ترحم، تضيِّق عليها، أو تقترض أموالها ولا تسدِّدها؛ مما جعل نشاطها مجرد تحويلات تتقاضى عنها أجرًا أو نحو ذلك؛ فقد توقَّفت تقريبًا عن إقامة المشروعات التي تدرُّ ربحًا، ولا تستوعب عمالة مصرية عاطلة، ومن ثم فإن التوجُّه إلى إنشاء

الشركات المساهمة في المجالات المختلفة، وإقامتها في المناطق غير الزراعية، سوف يشجِّع على المشاركة من جانب جمهور عريض من الناس، ويستوعب أعدادًا هائلةً من الشباب العاطل، ويفسح مجالاً للإقامة بعيدًا عن الزحام وأخلاق الزحام.

والحلم بوقف الخصخصة جميل جدًا، ولكن السلطة - فيما أتصوَّر -لا تستطيع في الوقت الراهن أن تؤجِّل مجرد التأجيل بيع المشروعات والبنوك والمؤسسات المتبقية، الناجحة أو الخاسرة، ولولا تدخُّل بعض المؤسسات السيادية مؤخرًا لتَمَّ بيعُ مرافق مهمة وحسَّاسة مما تبقَّى؛ تؤثر على حياة الجموع الفقيرة ؛ والسلطة الآن لا تبحث عن تشغيل الشباب العاطل، ولكنها تصدِّر إليه أعدادًا مضافةً ممن يفقدون وظائفهم وأعمالهم تحت عنوان "المعاش المبكر"، وأعتقد أن التركيز على المواجهات الشعبية لوقف الخصخصة ومعالجة آثارها بطريقة منظمة وفعالة، ومشاركة النخب وقادة الرأي والفكر والخبراء، يمكن أن يجعل قطار الخصخصة السريع يبطِّئ من سيره، ولتكن هناك دعوةٌ إلى جمعيات أهلية ضد بيع مرافق المجتمع، فقد تُحقِّق نجاحًا ملموسًا مثلما نجحت جمعية حماية المستهلك في لجم عنفوان الفساد السلعي وفضحه، كما حدث مؤخرًا بالنسبة لشركات المياه المعدنية، أو التي تزعم أنها كذلك وعبوات المبيدات الحشرية المنزلية.

إن الشعب حين يتحرك بوعي يستطيع أن يؤثر في أمور كثيرة، ولعل التجربة التركية بقيادة حزب العدالة والتنمية من أفضل النماذج التي يجب استدعاؤها باستمرار، فقد أتاحت للمجتمع التركي إنشاء جمعياته الأهلية التي تعمل في مجالات الحياة المختلفة لصالح الناس عامة؛ بحيث أصبحت تشكِّل

كيانًا موازيًا للسلطة، يحمي الشعب من بطشها وجبروتها، ويهيئ لأفكار متقدمة تخدم جموع المجتمع، وتفتح أمامه آفاق التقدم والانطلاق.

ولا شكَّ أن الخطة الإستراتيجية التنموية طويلة المدى لمعالجة مشكلة البطالة تستهدف التنمية المتواصلة، مع التوظيف الكامل لكل الإمكانات والجهود من خلال الاقتصاد المختلط الذي يجمع بين القطاع العام والقطاع الخاص الوطني، تمثل ضرورة عاجلة وأساسية، وكنت أتمنى أن تركِّز هذه الخطة على الزراعة؛ فالبلاد تحتاج إلى رغيف الخبز، وكوب اللبن وطبق الخضار وقطعة اللحم وثمرة الفاكهة، وهو أمرٌ صِرنا فيه للأسف نعتمد على أعدائنا وغيرهم اعتمادًا كبيرًا؛ لدرجة أن الناس صاروا يتقاتلون أمام المخابز على رغيف، وصارت السلطة على مدى العام تطلق ما يسمَّى بعثة طَرْق الأبواب لتمرَّ على عواصم العالم المختلفة؛ بحثا عمن يبيع القمح أو اللحم نظير المبادلة ببضائع مصرية أو منتجات محلية غير مرغوبة في الخارج أصلاً.

وفي الغالب فإن من لديهم ما نحتاجه لا يبيعون إلا تحت شروط إذعان مذلَّة، وبعضهم يشترط الدفع النقدي الفوري (بالعملة الصعبة طبعًا)! ولم يعد حديث الاختناقات التموينية بخافٍ على أحد داخل الوطن أو خارجه، ويكفي أن مصر حقَّقت المركز الأول في العالم للدولة المستوردة للقمح.!!

ومن ثم فقد تمنَّيت من البرنامج الذي وضعه حزب الإخوان المستحيل، أن يركِّز على قضية الزراعة ومنتجاتها، وما يقوم عليها من صناعات، وأظن أن ذلك يتحقق على النحو التالي: أولاً: تشجيع الشركات الأهلية المساهمة، والأحزاب القائمة وبعضها لا نشاط له غير إصدار الصحف، وكثير منها يؤيد النظام البوليسي الفاشي نظير المنحة السنوية للأحزاب، على استصلاح أراضي سيناء،

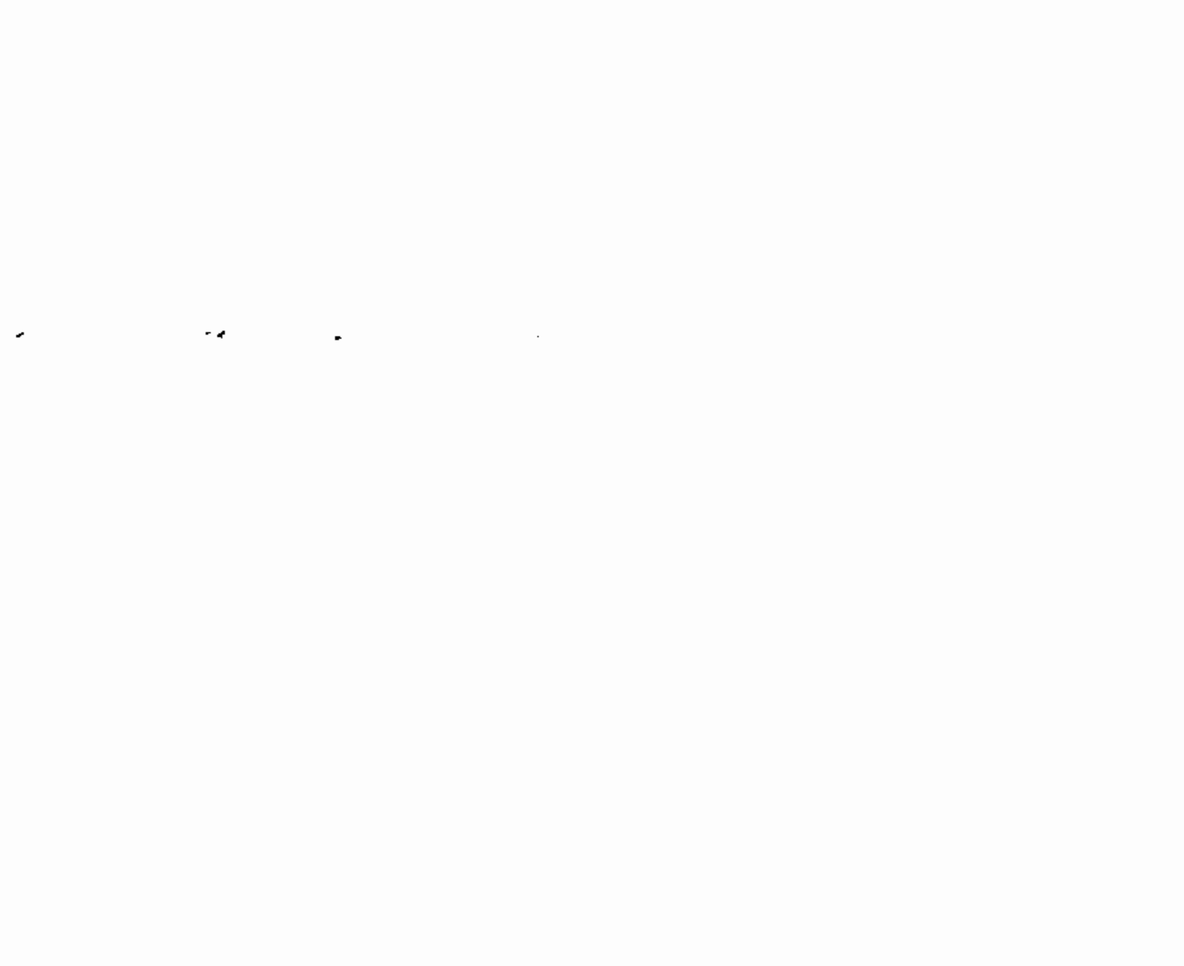
وزراعتها في حدود الإمكانات المتاحة، مع إقامة الحظائر لتربية الحيوانات والطيور الداجنة وليس (النعام) وبناء المصانع والمشروعات الممكنة لخدمة الزراعة أو خدمة منتجاتها.

ثانيًا: الدعوة إلى إنشاء الجامعة الزراعية في سيناء على الحدود مع فلسطين المحتلة، وتتكون من كليات الزراعة ومعاهدها في مختلف الجامعات المصرية، ومنح طلابها وأساتذتها امتيازات السكن والأجر المضاعف، وإتاحة الفرصة للاستصلاح والاستزراع وتربية الحيوانات والطيور الداجنة، على أن يمنح الخريج قطعةً من الأرض يمتلكها ويزرعها ويقيم في بيت مجاني مجاور لها.

لقد تدنَّى مستوى المجموع في كليات الزراعة ومعاهدها، ولأول مرة ينصرف الطلاب عن هذه الكليات وتلك المعاهد لأسباب شتَّى، وتكاد الكليات تفرغ من الطلاب في السنوات الأخيرة، وأظن أن فكرة الجامعة الزراعية ستقضي على ظاهرة عدم الإقبال من جانب طلاب على دراسة الزراعة وتستوعب أعدادًا كبيرةً من الشباب بعد تخرجهم وتقيم مجتمعًا عمرانيًا مهمًّا، يخدم إستراتيجية الدفاع عن الوطن، ويمثِّل حائطَ صدٍّ أمام غارات العدو النازي اليهودي في فلسطين المحتلة.

ثالثًا: الدعوة إلى تأهيل مجنَّدي الأمن المركزي - الذي يمثِّلون عبئًا على ميزانية الدولة والأمن أيضًا - تأهيلاً زراعيًا وحرفيًا؛ بحيث يُسهمون بعد تسريحهم في عملية الاستصلاح من خلال تخصيص مساحات يتملكونها مثل خريجي الجامعات، فيما سلف من زمان، ويمكن أن يخدموا مع الجامعة الزراعية، وخاصةً أن مستوى معظمهم الثقافي منخفض، وكثير منهم من الفلاحين والعمال الذين يتُوقُون للتملُّك والاستقرار.

رابعًا: إن إنشاء الشركات المساهمة الصناعية، التي تنتج ما تحتاجه البلاد، وإقامة المدن الصناعية في سيناء، سيحقق أهدافًا كبرى، ليس أقلها تحضير المجتمع البدوي واستقراره، ومعالجة سلبيات الترحُل وغواية العنف ومواجهة السلطة المركزية بفعل المكر الصهيوني..



٧ - الثقافة والوحدة الوطنية

قبل أن أكتب هذه الصفحة طرأت مسألتان، الأولى في شكل سؤالٍ يقول: إذا كان قيام حزبٍ للإخوان المسلمين أمرًا مستحيلاً: فلماذا نتعب أنفسنا في مناقشته، ومحاولة الوصول به إلى صياغةٍ أفضل؟ .

والجواب ببساطة شديدة أن مناقشة برنامج الحزب المستحيل، نوعٌ من الحلم حتى يأذن الله، وينال شعبنا البائس حريته، ويستعيد هويته، ويملك إرادته، ويكون قادرًا على العمل والفعل والانطلاق.. ولا بأس أن نحلم ونتمنى حتى يقضي الله أمرًا كان مفعولاً، ثم إنَّ معظمَ الإنجازات كانت مجرَّد أحلامٍ وأمانٍ.

أما المسألة الثانية فهي ما يكتبه بعض اليسار المتأمرك باسم مناقشة برنامج الحزب المستحيل، وهي ليست كتابةً بالمعنى العلمي، ولكنها لعبٌ بالنار وتهييج وإثارة، واستخدام للورقة الطائفية استخدامًا خسيسًا للتحريض على الإسلام ..نعم الإسلام، وليس الجماعات الإسلامية، أو حتى المسلمين في جموعهم.

يقول أحدهم في صحيفةٍ سيارة: "لو تخيلنا أن عميد الأدب العربي بُعث من قبره هذه الأيام، وأقام ندوةً في قاعةٍ صغيرة، فالأرجح أن عددَ الحاضرين لن يتجاوز بضع عشرات، ولو افترضنا أن الداعية عمرو خالد أقام في نفس الليلة أُمسيةً دينيةً في إستاد القاهرة الدولي، فالأرجح أنه سوف يمتلئ عن آخره، لا وسيكون هناك تجمهر من المريدين في الخارج يُمنعون من الدخول؛ نظرًا لامتلاء الإستاد."

وقال آخر في صحيفة يومية سيّارة: "القضية من وجهة نظري هي المؤامرة على وحدة الوطن وعلى هويته الوطنية، التي تنسجها منذ عقود الجماعات الدينية والإخوان المسلمون وغيرهم من دعاة الإسلام السياسي، منذ أن أفاقوا من

هول عبد الناصر، وأخرجهم السادات من جحورهم في مطلع السبعينيات، تلك الهوية الوطنية التي أنضجتها جهود المسلمين والأقباط عبر تاريخهم الطويل، والتي أنتجت أشكالاً موحدةً من الزي والطقوس والمجاملات الاجتماعية والاحتفالات والعادات والتقاليد، والاحتفالات والفنون والمثل السياسية والثقافية والأخلاق."..

والقول الأول يفترض أن المثقفين جنس آخر، ليس من بينه المسلمون، ولا يجوز للمسلم أن يكون مثقفاً مثل بقية المثقفين يملك العلم والمعرفة والخبرة والثقافة والقدرة على فهم ما يجري من حوله داخل وطنه، وخارجه، وأن المسلم إذا تحلّق حوله الناس، فهو دليلٌ على جهلهم وعدم عقلانيتهم، وسيرهم كما القطيع وراء الراعي، وهو ما يدل عليه الواقع؛ حيث إن أنصار عمرو خالد، رمز الجهل والظلام فهم يملأون إستاد القاهرة بعشراتِ الألوف.!

بقية المقال، الذي كتبه اليساري الحكومي المتأمرك، لا تخرج عن هذه النغمة التي تعني أننا نحن المسلمين لا نتحرك بعقولنا، ونحن المسلمين متخلفون بسبب تمسُّكنا بالإسلام الذي ويجب أن نتخلى عنه لنكون "مستنيرين" و"متحضّرين" و"متقدمين" مثل بقية الأمم.!

نسي صاحبنا أن طه حسين قد صنعته الثقافة الإسلامية، وأنه أزهري قد حفظ القرآن وتعلّم العربيةَ وآدابها فصار مثقفاً حقيقيًّا، مهما اختلف الناس حوله.. ثم إن محبي الأدب أقل بالضرورةِ من الباحثين عن معرفةِ أصول دينهم ودنياهم.. فكانت المفارقة بين ما يتخيله اليساري المتأمرك لطه حسين وعمر خالد.!

وإذا كان هذا اليساري الحكومي المتأمرك، يرى أن الإسلام هو الجهل والتخلف والظلام، فإن الآخر يرفع رايةً أخرى، أتعفف عن ذكر اسمها، فهو يتهم الجماعات الإسلامية، بل المسلمين، بالتعصب والجهل، وشق الوحدة الوطنية، وظلم الأقباط، والمسلمون في رأيه وعلى امتداد مقاله سبب الفتنة الطائفية؛ حيث يمارسون سياسة التمييز مع الأقلية المظلومة المضطهدة، ويتحرشون بها.!

ومع أن صاحب المقال الثاني، ينتمي إلى السلك الجامعي، ويفترض فيه دقة الباحث الموضوعي الذي يصل إلى الحكم العلمي السليم، القائم على مقدمات صحيحة، فقد أعماه التعصّب الفكري الذميم، لدرجة أنه يرى تحية الإسلام "السلام عليكم" نشازًا اجتماعيًا، وسلوكًا شائنًا، يسلكه المسلمون المتخلفون بدلاً من التحيات العامة واللطيفة، مثل: صباح الخير، أو مساء الخير، أو نهارك أبيض، نهاركم سعيد، مبارك، صباح الهنا، صباح الفل، اتمسوا بالخير، العواف، فوتكم بعافية.

السلام عليكم، تحية الإسلام، ليست تحيةً لطيفةً عند اليسار المتأمرك في بلادنا، وسبق لبعض الماسونيين أن أعلنوا ذلك الرأي أيضًا؛ لأن المطلوب في النهاية أن نتخلى عن الإسلام، أو على الأقل، نقبل بالإسلام الأمريكي الذي يريده المحافظون الأمريكيون ويُشرّعه المحافظون الجدد.

لقد ظننتُ أن الكاتبَ المشمئز من تحية الإسلام، سيناقش برنامج الحزب المستحيل الذي أبدى الإخوان المسلمون استعدادًا لإنشائه، فاكتفى بالإشارة إلى غلبة الدعوى على السياسي في البرنامج، ثم انتقل لهجاء الإسلام والمسلمين، واتهامهم بكل نقيصة؛ لأنهم تصدوا لرجل أعمال طائفي متعصب، أهان الأمة كلها حين تحدّث كأنه الحاكم الأعلى لمصر الذي لا يستطيع أحدٌ فيها أن

يقول رأيًا أو يُبدي وجهة نظر إلا بأمره ورضاه، وأعلن عن عدم موافقته على ارتداء المسلمات الحجاب، وعن نيته في إنشاء قنواتٍ تلفزيونية جديدة تُغيِّر هويّة الشعب ومن ضمنها دينه الإسلامي بالطبع، وثقافته، وأفكاره، بعد أن أنشأ قناةً تُذيع أفلامًا إباحيةً صريحةً، وأشياء أخرى، "للكبار فقط"، وتتكلم العامية وحدها، بوصفها لغة السكان الأصليين(؟) في الوطن الذي يحكمه أو يمتلكه.!

كنتُ أتصوّر أن الكاتب اليساري المتعصّب، سيحدثنا عن آرائه فيما طرحه البرنامج من آراء في السياسة والاقتصاد والمجتمع والتعليم والثقافة، وغيرها، ولكنه آثر أن يكون أكثر ملكية من الملك "برنارد لويس" في حقده على الإسلام والمسلمين، لدرجة رفضه تحية الإسلام: "السلام عليكم.. وكنتُ أتمنى أن يورد بين التحايا اللطيفة، تحية أولاد العم المسالمين الذين يقتلون يوميًّا أعدادًا قليلة من الفلسطينيين تتراوح بين الخمسة والعشرين وينطقونها "شالوم"!، ولكن يبدو أن انتماءَه الماركسي السابق، جعله يُجامل مؤسس الحزب الشيوعي الأكبر في مصر، الراحل "هنري كورييل" - وهو صهيوني لحمًا ودمًا، فلم يورد التحية الصهيونية ضمن التحايا اللطيفة، وأصرَّ على انتقاد "السلام عليكم."

ثم راح صاحبنا يرمي المسلمين بكل نقيصة، ابتداءً بشقِّ الوحدة الوطنية وعدم الاهتمام بقضايا الفساد والاقتصاد والرشوة وغياب الشفافية ومحاصرة العمل السياسي وتدهور الاقتصاد والتعليم والأخلاق وتدني مستويات المعيشة وتوريث الوظائف والمناصب، وإهمال قيم العدل والمساواة وتكافؤ الفرص وقيم التسامح والإخاء والتكافل والحرية.

واضح أن صاحبنا لم يرَ البرنامج وبالتالي لم يقرأ منه حرفًا واحدًا؛ لأنه لو قرأ لعرف، ثم إنه يبدو بعيدًا عن الواقع وما يجري فيه.. ولو تابع جلسات

مجلس الشعب ورأى نشاط أعضائه من جماعة الإخوان الـ ٨٨ لعرف كيف يعالجون ويناقشون ويسألون ويستجوبون من أجل القيم النبيلة التي تُمثّل الأساسَ المكين لكل الشرائع السماوية.

ثم إنه ينسى أو يتناسى أو يتجاهل أن هناك العشرات من الجماعة، فضلاً عن آخرين يعتقلون بصفةٍ شبه يومية، وهناك أربعون يقفون أمام محاكم عسكرية غير مختصة بمحاكمة المدنيين، ولم نسمع له ولا لأصدقائه من أهل اليسار المتأمرك كلمة واحدة في استنكار ذلك أو رفضه.

ترى ماذا يقصد أهل اليسار المتأمرك بحملتهم المركزة على الإسلام والمسلمين واتهامهم بشق الوحدة الوطنية؟ ولحساب مَن يلعبون بالنار؟ هل هم يعيشون بيننا حقًا، ويُتابعون ما يجري ؟ أم أنَّ لهم غايةً أخرى؟

٨ - التنمية الاقتصادية

يثير الباب الرابع في برنامج الحزب المقترح للإخوان(الاقتصاد والتنمية المستدامة) كثيرًا من النقاط التي يفرضها الواقع العملي، ويتضمن الباب حديثًا عن مرجعية التنمية في الفصل الأول، والسياسات الإنمائية في الفصل الثاني، والسياسات السائدة في الفصل الثالث .

والحديث عن المرجعية مفهوم: حيث يقوم الاقتصاد على أسسٍ إسلاميةٍ بعيدةٍ عن الربا والاستغلال والاحتكار، ويعتمد منهجَ العمل والمشاركة، والانطلاق من غايةٍ تتمثل في عبادة الله بالمعنى الواسع للعبادة، وفقًا لمقولة أصولية فحواها: إن البناء على المقاصد الأصلية يصيِّر تصرفات المكلف كلها عبادات، كانت من قبيل العبادات أو العادات.

لقد شخَّص البرنامج مشكلات مصر الاقتصادية تشخيصًا جيدًا من حيث الضعف والبطالة والفساد ومشكلات أخرى، ولكنه لم يتوقف عند المشكلة الأساسية في الاقتصاد، وهي الاستبداد السياسي الذي يسمح بكل هذه المشكلات ويراكمها ويعقّدها، وفي الوقت نفسه يحمي الفساد والمفسدين، فضلاً عن التبعية المطلقة لدول التوحش الاستعماري وهيئاتها الاقتصادية التي تفرض شروطًا قاسيةً لا يمكن من خلالها تحقيقُ أي استقلال اقتصادي في المستقبل، بل تدمِّر ما هو قائمٌ من كياناتٍ اقتصاديةٍ ناجحةٍ، وتحويلها لصالح حفنةٍ من اللصوص الكبار، الذين برعوا في اقتراض المليارات من مدّخرات المصريين البسطاء في البنوك المحلية وتحويلها إلى الخارج بعد دفع الفتات منها في شراء هذه الكيانات، وتشريد عمالها ووقف إنتاجها أو احتكاره، واستثمار الأراضي المقامة عليها أو الآلات التي يتم

تكهينها وبيعها لآخرين بأثمان مرتفعة بعد شرائها بأثمان بخسة تحت مسمى "الخصخصة.!!"

ومع أن البرنامج أشار إلى أن الخصخصة تعني إقامة كيانات إنتاجية ومنشآت اقتصادية جديدة في إطارٍ ما، وليس بيع القائم الرابح، فقد كنت أتمنَّى أن يتم النصُ بوضوحٍ وصراحةٍ على وقف الخصخصة الجارية، وتشجيع إقامة قطاع خاصٍ حقيقي من مدخرات المصريين عن طريق التعاونيات الحقيقية التي يشرف عليها أصحاب الأسهم المعنيون، وسبق في الحلقة السابقة أن أشرت إلى ضرورة تشجيع الشركات المساهمة التي يتم تحصينها ضد التأميم أو المصادرة، والسعي لإقامة مشروعات القطاع الأهلي جزئيًا، أو معظمها في الأراضي غير الزراعية، أو الظهير الصحراوي للمدن والقرى وتشجيعها بالإعفاء الضريبي والجمركي، وإقامة البنية الأساسية من طرق ووسائل اتصال ومواصلات، وشبكات مياه الشرب والصرف الصحي وغيرها.

إن الاستبداد السياسي يوقف حال النمو الاقتصادي، ويخيف الناس من العمل الجاد في إقامة المشروعات الكبرى، أو يحبطهم بما يغدقه على كبار الاحتكاريين من امتيازات وعدم مساءلة، بل وتطويع القرارات العليا لإرادتهم ومصالحهم.

تأمَّل مثلاً عدمَ سريان قرارٍ لمجلس الوزراء باستيراد الحديد والأسمنت في ظل رفع أسعارهما بطريقةٍ فاحشةٍ ومستفزةٍ ومتحديةٍ.!!

إن إعمار الأرض لا يتم إلا في مناخ الحرية الكاملة، والعدالةِ الدقيقة، والمعرفةِ المتاحة، وهو ما أشار إليه البرنامج في صياغةٍ تحتاج إلى تعديلٍ في السطر

الثالث بالصفحة الخامسة والأربعين، فتكون الحرية أولاً، والعدل ثانيًا، والمعرفة ثالثًا.

أيضًا فإن حشد المدخرات المحلية يجب أن يكون له أفقٌ واضح؛ بحيث يتيقن المواطن البسيط أن مدَّخراته القليلة ستتحول إلى مشروعاتٍ على أرض الواقع؛ تستوعب عمالةً، وتقدِّم إنتاجًا، وتحقق أرباحًا، وليس بوضعها في بنوك تضارب بها في المجهول.

ولست أدَّعي في هذا السياق "تخصصًا دقيقًا"، ولكني أتحدث برؤية مواطن بسيط يتمنَّى أن يجد ما يدِّخره قد أحدث حركةً أو رعشةً خفيفةً تُحرِّك اقتصاد بلاده؛ ولذا لا أوافق أبدًا على القول "إن التمويل عن طريق المداينة بفائدة مرفوض إلا في حالة الضرورة أو الحاجة أو عموم البلوى" (ص ٤٧).

واعتقادي الشخصي أن الضرورة والحاجة وعموم البلوى ليست قائمةً في مصر بالمعنى الشرعي، ولن تقوم بمشيئة الله، ويوم تكون هناك حكومةٌ غير مستبدة، ومعبِّرةٌ عن عموم الشعب وتأخذ بإرادة هذا الشعب، فإنها تستطيع أن توفِّر نصف الميزانية الحالية التي تنفق في وجوهٍ غير ضرورية.

وتأمَّل مثلاً ميزانيةَ وزارة الدعاية، ووزارة الثقافة، ووزارة الداخلية (الأمن المركزي بالذات)، ووزارات أخرى لا ضرورة لها: البيئة، التعاون الخارجي، التنمية الاقتصادية، الإدارة المحلية، الرياضية، بل إن وزارة التربية والتعليم - بوضعها الحالي - ليست ضروريةً، ويكفي أن تقوم إدارة الامتحانات بدورها.

أظن أن توفير هذه الوزارات، مع ترشيد الإنفاق الحكومي في الوزارات المتبقية يجعل الضرورة أو الحاجة أو عموم البلوى غيرَ قائمة.

إن نظام الفائدة ثبت أن ضرره أكبر من نفعه، وأنه لا يُثقِل الدولة بالديون فحسب، بل يقيِّدها بأصفاد التبعية والإذلال والتفريط في الكرامة الوطنية والقومية، والشواهد حاضرةٌ أمام كل العيون والعدسات أيضًا.

لقد أعجبتني مقالةٌ رمزيةٌ جاءت على هيئة قصة للدكتور "محمد يوسف عدس"، تحدَّث فيها عن أربعة أشخاص يعيشون في جزيرةٍ منعزلةٍ بالمحيط، هبط عليهم مغامرٌ، وصنع لهم عملةً، وأقرضهم بالفائدة، فتكاثرت ديونهم حتى تمكن من تسخيرهم لخدمته تمامًا، وتسليمه حصاد إنتاجهم ومجهودهم، وفي النهاية ثاروا عليه، واكتشفوا ألاعيبه وأكاذيبه، فلم يكن في يومٍ ما يسعى لخدمتهم، ولكنه كان يهدف إلى السيطرة على الجزيرة ومن فيها.!!

مصرُ مليئةٌ بالخيرات، ويومَ تتحرر سياسيًّا ستتحرر اقتصاديًّا واجتماعيًّا، وستحقق تقدُّمًا حقيقيًّا إلى الأمام، وليس تقدُّمًا إلى الخلف، وإليكم تجربة "العدالة والتنمية" التركي مرةً أخرى: فالقضاء على الاستبداد والفساد فَتَحَ الطريق لوزير الاقتصاد التركي ليقول: "نحن لم نعد بحاجةٍ إلى صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي."

٩ - صور التنمية

يظل الجانب الاقتصادي محور الواقع في مصر بامتداداته المتنوعة، والنجاح في هذا الجانب يُؤهل الدولة لمكانة مرموقة في شتى المجالات.

وقد أشار برنامج حزب الإخوان المسلمين المقترح والمستحيل إلى كثيرٍ من النقاط المهمة والفاعلة في إنشاء اقتصاد منتجٍ وحيوي، يظلل المجتمع بفئاته المختلفة وطبقاته جميعًا، وهذه النقاط - بصفة عامة - تمثِّل انطلاقًا علميًّا قائمًا على ركائز موضوعية تعتمد التدرُّج نحو إقامة اقتصادٍ إسلامي خالص، ولا يضير هذا الاقتصاد ما وصفه به كاتبٌ شيوعي من أنه "اقتصادٌ ملتحٍ"؛ فهذا لا يعيبه على الإطلاق، ولا ينتقص من قيمته العلمية والموضوعية، ومع ذلك فقد كنت أتمنى من البرنامج في المجال الاقتصادي أن يركِّز على بعض النقاط الأخرى المهمة، منها :

١ - الاكتفاء الذاتي في إنتاج الطعام؛ وذلك بتوفير القمح والذرة، وتربية الحيوانات والطيور، وهو أمر ممكن لو خَلُصت النوايا، وتم التخطيط الجيد من خلال الاستفادة بالأبحاث الكثيرة التي ترقد في مخازن كليات الزراعة ومعاهدها، ومراكز البحوث الزراعية، فضلاً عن الاستفادة بالمساحات الصحراوية الشاسعة في زراعة القمح، ويمكن للدولة أن تتدخل باستخدام الطائرات في البذر والري والرش بالمناطق التي تكون مرشحةً للإنتاج الأفضل، وفي ظل الاستفادة بالأمطار، مع تشجيع الزراعة وشراء القمح بأسعار مجزية.

وفي الوقت نفسه يمكن استئجار بعض الجزر البحرية على شواطئ إثيوبيا وإريتريا والصومال، وإطلاق صغار الماشية فيها حتى تكبر وتنضج وتتكاثر؛ حيث تتغذى على المراعي الطبيعية، ولا تكلّف الدولة شيئًا إلا ثمن الحيوانات الصغيرة، ويمكن أن تُنقَل منها بعدئذٍ الماشية الصالحة للذبح .

دولة الكيان النازي اليهودي تفعل ذلك، وتؤجر العديد من الجزر في المناطق المشار إليها؛ ولذلك تكتفي باللحوم الطبيعية الآمنة صحيًا واقتصاديًا .

ثم إن التفاهم مع السودان حول استخدام المساحات الكبيرة في منطقة الجزيرة ومناطق الغابات شبه الاستوائية لزراعة القمح والذرة وتربية الماشية، قد يكون أكثر فاعليةً في حسم قضية الاكتفاء الذاتي في إنتاج الطعام، ويخلصنا من قبضة الاستيراد الوحشية التي تتخذها الدول الكبرى سلاحًا سياسيًا في فرض شروطها المتعسفة التي تنال من الكرامة الوطنية والاستقلال القومي.

٢ - كان حديث البرنامج عن استقلال البنك المركزي في وضع سياسة نقدية بعيدة عن الضغوط أمرًا محمودًا، بيد أني كنت آمل أن يصرَّ البرنامج على هيمنة الدولة على جميع البنوك القائمة وامتلاك أغلبيتها، وليس بعضها كما ورد في البرنامج .

لقد أدّت عملية خصخصة البنوك إلى هيمنةٍ أجنبيةٍ على معظم بنوك الدولة، وصار معظم الاقتصاد المصري في قبضة مَن لا يرحم، ومَن يسعى إلى الكسب، ولو بعصر دماء المصريين إلى آخر قطرة فيها.

أتمنى أن يكون هدف البرنامج هو تحرير هذه البنوك من قبضة الأجانب واستعادتها إلى أحضان الشعب المصري، والإصرار على شراء أسهمها كلما أمكن، عن طريق التوعية القومية بخطورة السيطرة الأجنبية على النقد في البلاد.

ولعل الاهتمام بإنشاء البنوك الوطنية الأهلية المساهمة (واستدعاء تجربة محمد طلعت حرب مسألةٌ ضرورية يجب الإلحاح عليها كما أشرنا من قبل)، يُؤصل لاقتصاد وطني حقيقي، لا يكتفي بالمضاربة في البورصة، أو وضع الأموال في البنوك الأجنبية، بل يأخذ زمام المبادرة في إقامة المشروعات الزراعية والصناعية والتجارية، وتمويل المشروعات الصغيرة، وكلها تصب في خانة الاكتفاء الذاتي، وتصدير الفائض، ومواجهة الشركات الاحتكارية، وخاصةً تلك التي يمتلكها الأجانب نتيجة الخصخصة.!!

وقد أشار البرنامج إلى تقوية الجنيه المصري وربطه بسلة عملات، وهذا أمر جيدٌ ومطلوبٌ، ولكن الحكومة الحالية تصرُّ على الارتباط بالدولار، والارتهان للاقتصاد الأمريكي؛ مما يقتضي ضرورة الكف عن الاستدانة بفوائدها الربوية المركبة الباهظة، والارتباط بالعملات الآسيوية والأوروبية بالدرجة الأولى، مع الاسترشاد بتجربة "العدالة والتنمية" التركي، الذي كان جسورًا في حذف ستة ارقام(اصفار) من قيمة الليرة التركية، وأعاد إليها الاعتبار .

٣ - تكلّم البرنامج عن التعاون العربي الذي يبدأ بالسوق العربية المشتركة إلى الوحدة الاقتصادية العربية، وهذا لا بأس به، ولكن الواقع الراهن يؤكّد أن كثيرًا من الدول العربية خاضعةٌ للإرادة الأجنبية اقتصاديًّا، فضلاً عن الخضوع السياسي الذي يلمسه الناس جميعًا ببساطة شديدة.

وهنا تجب الإشارة إلى نقطتين: الأولى هي إعطاء الأولوية للتعاون الثنائي، خاصةً بين المناطق المتجاورة بالدرجة الأولى وفي الحدود المتاحة، على أن يكون

التعاون الاقتصادي قائمًا على أسس عملية، وليست إنشائيةً؛ تتبخَّر وتتلاشى بعد توقيع الاتفاقيات.!!

وأعتقد أن البداية الفعَّالة سوف تشجِّع على قيام السوق المشتركة التي تكلَّم عنها العرب قبل الأوروبيين، ولكن العرب لم يصنعوا شيئًا ذا قيمة من أجلها، أما الآخرون فقد اقتربوا من الوحدة الاقتصادية.

النقطة الأخرى هي أهمية التعاون الاقتصادي مع الدول الإسلامية المتطورة نسبيًّا، مثل ماليزيا وإيران وباكستان وتركيا، وأعتقد أن المنطقة الصناعية المشتركة التي وضع حجرَ أساسها الرئيس التركي عبد الله جول في زيارته لمصر مؤخرًا (يناير ٢٠٠٨م)، تُمثِّل خطوةً مهمةً في اتجاه تقوية الاقتصاد المصري وتشغيل جزء من العمالة وإكسابها خبرة ومهارة متنوعة، فضلاً عن تعمير منطقة جديدة.

ويبقى "الاقتصاد الملتحي" - كناية عن الاقتصاد الإسلامي كما سخَر كاتب شيوعي - ضرورةً إنسانيةً وقوميةً لتحرير الاقتصاد المصري من التبعية وبناء اقتصاد منتجٍ يحقق الاكتفاء الذاتي، ويخرج الدولة من قبضة "شايلوك" الصليبي الاستعماري المتوحش.!!

١٠ - توحيد التعليم العام

يمثل التعليم ركنًا مهمًا في بناء المجتمع وتقدمه وتفوقه على الآخرين؛ سياسيًا وعسكريًا واقتصاديًا وحضاريًا، وقد أولى برنامج حزب الإخوان المقترح اهتمامًا ملحوظًا بالتعليم وربطه بالتربية، ولذا خُصِّص له الباب الثالث، بعد البابين الأساسيين: مبادئ الحزب وتوجهاته، والنظام السياسي في الدولة .

وواضحٌ أن ناقدي البرنامج لم يلتفتوا إلى قضية التعليم في مفهوم برنامج الإخوان، ولم يتوقفوا عندها ولو بإشارة سريعة، وركّزوا على بعض النقاط الجدلية المتعلقة بهيئة العلماء وولاية المرأة والنصارى وما يسمّى(المواطنة)، وكلها نقاط ملتبسة، وتحتاج إلى مناقشة اصطلاحية سنتعرض لها بمشيئة الله في سطور لاحقة.

بيد أن قضية التعليم تبقى هي المحور الرئيسي والأساسي في نهضة الأمم إذا أرادت النهوض، وهو ما فعلته شعوب أخرى، مثل اليابان واليهود ثم ماليزيا وتايوان وكوريا وسنغافورة والهند وإيران وجنوب إفريقيا والبرازيل وتركيا.

ومع تقديري للاهتمام بقضية التعليم في برنامج الحزب المقترح للإخوان، أو الحزب المستحيل كما أتوقع، فإن معالجتها من حيث الصياغة استسلمت للغة إنشائية مطاطة مسهبة، وهو ما يجعلها عُرضةً للتأويل والتشتيت، وكنت أتمنى أن تكون موجزةً ومحدَّدةً، مع ترك التفاصيل لمن يقومون بالتنفيذ، فالبرنامج يضع خطوطًا عامةً ولا يتطرق إلى التفاصيل الدقيقة، (مصطلح خطوط هنا أفضل من إستراتيجيات؛ فالإستراتيجية مصطلح مستهلك يثير الإشفاق في بلادنا أكثر مما يثير الاهتمام؛ حيث لا تعتمد إستراتيجيةً ولا تكتيكًا، وتكتفي

بالنبوت في حل مشكلاتها ومواجهة قضاياها مع الشعب، والاستسلام والرضوخ مع الخارج).

هل تأثر من صاغوا هذا الباب بلغة كليات التربية وأدبياتها التي تميل للإنشائية والخطابة أكثر مما تعتمد الدقة والوضوح؟ ربما..

ولنتأمل العناوين التالية التي تتداخل في الصياغة: مبادئ عامة، الرسالة، الفلسفة والأهداف، الرؤية، القواعد الحاكمة، وكان يمكن اختزالها تحت عنوان واحد، وصياغتها في بضعة أسطر واضحة ومحددة.

بيد أن هناك نقطتين لم يُشِرْ إليهما البرنامج أو لم يتوقف عندهما كما ينبغي: الأولى قضية تعدد أنواع التعليم الأساسي؛ فهناك مدارس لغات ومدارس خاصة ذات برامج متباينة، وهناك التعليم الحكومي، وهو ما يتناقض مع غاية البرنامج في مجال تعميق الهوية العربية الإسلامية، وتعزيز الوحدة الوطنية فكرًا وسلوكًا.

إن هذه المدارس القائمة تنتج أشخاصًا متعددي الثقافة، مختلفي الفكر والتصور، وهو ما يسهم في خلخلة البناء الاجتماعي والثقافي، ويوسع الهوّة بين طبقات المجتمع؛ حيث تنتمي الطبقة العليا ومقلّدوها إلى ثقافة بعيدة عن روح الأمة، وتعيش بقية الطبقات في ظل ثقافة عربية - كما يفترض - ولكنها مشوبة بالدونية والاحتقار في نظر الطبقة العليا ومقلديها.

إن توحيد التعليم الأساسي على أساس الثقافة العربية الإسلامية ضرورة أساسية لتكوين الوجدان الاجتماعي المنتمي للوطن والأمة، أما تعدده فإنه يمثّل خطورةً كبيرةً تتحاشاها الدول المتقدمة والدول النامية، وقد رأينا موقف دول الغرب من الجاليات الإسلامية فيها، وتحت ذريعة الاندماج فرضوا عليها الالتزام

بمناهجهم الدراسية وقيمهم الثقافية الغربية، ونحن في بلادنا لسنا جاليةً تتلقى الأوامر من أحد.

ولم يعُد من المنطقي أن تتعدد المدارس بتعدد الثقافات في وطن أغلبيته الساحقة (٩٥٪ وربما أكثر) ثقافة عربية إسلامية.

وتتصل النقطة الأخرى بالنقطة الأولى وهي التعليم الأجنبي؛ فمن المعيب والمخزي أن تأخذ اللغات الأجنبية وثقافتها نصيب الأسد في التعليم الخاص، وأن يدرس التلميذ المصري بلغة أجنبية، بينما لغته الأصلية هي اللغة العربية، لغة قومه ولغة دينه ولغة الثقافة المهيمنة على كل سكان العالم العربي.

إن ما يسمى مدارس اللغات خطأٌ تاريخيٌّ يجب تداركه؛ لأن اللغة تصنع الوجدان والفكر والقلب والعقل، ولسنا بحاجة فيما أعتقد لتخريج مثقفين إنجليز وفرنسيين وألمان و.. نحن بحاجة إلى مثقف عربي مسلم الدين أو الثقافة، وهو ما كان ينبغي الالتفات إليه والتأكيد عليه بكلمات صريحة واضحة، لا تكتفي ببند يقول "ضبط سياسة التعليم الأجنبي بما يتفق مع سياسة الدولة وخطط التنمية"؛ فهذا بند مطّاط لا يصبُّ في قومية الثقافة وتعريبها، يمكن القول بجواز فتح مدارس للوافدين فقط تحت إشراف سفاراتهم أو داخلها لا يلتحق بها المصريون تحت أي ظرف من الظروف، ولها في هذه الحال أن تدرس المناهج التي تتفق وثقافة بلادها الأصلية، أما أن نقدم أبناءنا مجانًا لهذه الثقافات قبل أن يتعرَّفوا على ثقافتهم القومية والدينية فهو تفريطٌ له نتائجه السلبية في كل الأحوال.

وإذا كان هناك بند يتحدث عن "إفراد اللغة العربية في المراحل الأولى للتعليم" فهو بند في المطلق، لأنه لا يشمل المدارس الأجنبية التي يدرس بها المصريون.

إن قضية اللغة العربية أمن قومي، مع اعتذاري عن استخدام لفظ الأمن الذي تسلل إلى كل عناصر حياتنا؛ فاللغة في أية أمة هي صورتها الفكرية والحضارية، وهي أيضًا تعبير عن مدى قوتها وضعفها، وحين قوي الإنجليز قويت لغتهم وشاعت وانتشرت في أرجاء الأرض، وهو ما يترجم بصورة ما مقولة "بريطانيا العظمى" أو "الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس"، كما كانت كذلك ذات يوم، والفرنسيون صنعوا هيكلاً سياسيًّا اسمه الفرانكفونية يضم الدول التي تتحدث الفرنسية أو الموالية لها، فضلاً عن اهتمامهم الكبير بنشر الفرنسية بكل طريقة ممكنة، واعتزاز الألمان بلغتهم، وإصرارهم على التحدث بها ولو كانوا يعرفون غيرها أمر يثير الإعجاب.

ولا شك أن واضعي برنامج الحزب المستحيل يعرفون قيمة اللغة العربية وأهميتها؛ بدليل النص على إفرادها في المرحلة الأولى من التعليم، ولكنني كنت أطمع أن يخصصوا للغة العربية مساحةً أكبر تؤكد على أهميتها وضرورتها في ظل الانهيار الذي تعانيه الأمة، ويمثل الاستخفاف باللغة جزءًا منه، سواءٌ بالسخرية منها أو ازدرائها، أو إهانتها في أجهزة الإعلام، أو إقصائها في الإعلانات ومسميات المحلات والمؤسسات والشركات.

اللغة العربية يجب أن تكون لغة التعليم في جميع المراحل التعليمية، ولا يعني ذلك أن نتوقف عن تعلم اللغات الأجنبية، فتعلمها ضرورة حضارية، ولكن في مرحلة متأخرة نسبيًا، وبصورة لا تعطيها الأفضلية على اللغة العربية

١١ - اللغة العربية

قضية اللغة العربية في برنامج الحزب المستحيل ليست ترفًا نطالب به، أو مجرَّد تسديد خانة، ولكنها كما سبقت الإشارة قضية أمن قومي؛ ويجب النص عليها بالنسبة للتعليم الجامعي، خاصةً في الطب والهندسة والعلوم، ولا يقول قائل: إنَّ ذلك سيقلل من كفاءة التعليم في هذه الكليات أو يضعف الدارسين في مجال الاستفادة من اللغات الأجنبية، وما ينشر بها من نجاحات علمية .

أمامنا العدو النازي اليهودي في فلسطين، الذي بعث اللغة العبرية بعد موات ظل أربعة آلاف ستة، لقد جعلها لغة التعليم في كل المراحل، وهي لغة الطب والهندسة والعلوم وغيرها.

وبعيدًا عن التعليم فهي لغة الساسة والاقتصاديين والمثقفين والإعلاميين والفنانين وبقية فئات الغزاة مع أنهم جاءوا من أماكن مختلفة، وكانوا يتكلمون لغات عديدة.. لقد صارت هي اللغة الوحيدة التي يتكلمون بها في المحافل الدولية والمؤتمرات الصحفية والعلمية، وأجهزة الإعلام والصحف، لا يخجلون منها ولا يخافتون بها، ولا تأخذهم رحمة بالمهاجرين الغزاة الذين يستقدمونهم إلى فلسطين المحتلة حين يُقصِّرون في استيعابها، إنهم يحددون لهم وقتًا لإجادة العبرية، وإلا فهناك عقوبات تتصل بالمعونات المالية والاندماج في المجتمع والاستفادة بالوظائف والامتيازات الاجتماعية.

وقد خرجت اليابان من الحرب العالمية الثانية مهزومة مهلهلة، ورأى بعض المسئولين اليابانيين تخفيف اللغة والاعتماد على الإنجليزية.

ولكن المجلس القومي للتعليم رأى رأيًا معاكسًا وذلك بتكثيف الجرعة في تعليم اليابانية للمراحل ما قبل الجامعية، والإصرار على الدراسة بها في كل مراحل التعليم والتمسك بها في مظاهر الحياة المختلفة .

وبالطبع لم يتخلف اليابانيون بسبب استخدام لغتهم ولم يحدث تراجع للتعليم والبحث والاكتشاف؛ فالحقائق الماثلة تقول غير ذلك ولكن البعض يتصور أن اللغة العربية هي سر تخلفنا، ويردد مقولات خبيثة عن قصورها؛ نشرها غربيون مستعمرون في فترات الاستعمار وما زالوا ينشرونها حتى اليوم .

لقد استطردت في الحديث عن اللغة العربية، لأنها ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالتربية الدينية التي مر عليها البرنامج مرورًا عابرًا مع أنها أساس بناء الهوية القومية والإنسانية مع اللغة العربية. ولا شك أن من صاغوا البرنامج في قضية التعليم يعلمون جيدًا أن التربية الدينية الإسلامية مهمشة في المناهج، وأنها لا تضاف إلى المجموع في آخر العام، مما دفع الطلاب إلى عدم الاكتراث بها، ودفع المدرسة إلى إنجاح الطلاب جميعًا، ولو لم يفتحوا كتابها وهو ما ترك فراغًا واسعا في ضمير الأبناء، ودفعهم إلى عدم المبالاة بالحلال والحرام أو السعي لاكتساب الثقافة الدينية من مصادر غير مؤهلة أو غير موثوقة، وهو ما يترتب عليه نتائج غير طيبة !

كنت أتمنى أن ينص البرنامج على إلزامية التربية الدينية للمسلمين وغيرهم لأن ذلك صمام أمان يحمي المجتمع من الانحرافات، ويمنع التعصب، ويفضي إلى التسامح والرحمة .

يتصل بالتربية الدينية ما يتعلق بالأزهر الشريف والدراسة فيه. لقد اكتفى البرنامج بالحديث عن مراجعة مناهج وخطط التعليم الأزهري والارتقاء

به وتحسين جودته وربطه باحتياجات الدولة والعالمين العربي والإسلامي من دعاة وعلماء وهيئة تدريس (بند ١٢ ص ٣٤).

لا يكفي في أمر التعليم الأزهري مجرد مراجعة المناهج والخطط للارتقاء به وتحسين جودته، فمشكلة الأزهر تحتاج إلى تغيير شامل، يعيد له مكانته التي سلبت منه، ودوره الذي ضاع، وسمعته التي تدهورت بسبب القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الذي أراد القوم من خلاله أن يكون الأزهر معاصرًا فلم يحقق المعاصرة، ولم يبق على قديمه، لقد تحول إلى كيان آخر هزيل تظهر عليه علامات الأنيميا والضعف والاصفرار .صار خريجوه مجرد كائنات مظلومة ظالمة، لا تملك أساس الثقافة الإسلامية ولا الوعي العلمي، ولا تؤدي واجبًا دينيًا؛ لسبب بسيط جدًا، وهو ان طالب الأزهر لم يعد حافظًا للقرآن الكريم، ويدرس نوعًا غريبًا من الدراسة يجمع العلوم القديمة (الشرعية والعربية) والمواد التي يدرسها نظيره في التعليم العام، فلم ينهض بهذا، ولم يبرز في ذاك.. وصارت حاله تثير من الرثاء أكثر مما تثير الحنق، ناهيك عما فعله بعض مسئولي الأزهر، من تقصير مدة الدراسة، وإضعاف المواد الشرعية والعربية لحساب مواد التعليم العام، وإلغاء فقه المذاهب، وقبول الطلاب الضعاف الذين يفتقرون إلى الحد الأدنى من الاستجابة .

كان يفترض أن يعطي البرنامج للأزهر اهتمامًا يعبر عن فداحة الوضع الذي آل إليه في حاضره، ليكون مستقبله أكثر إشراقًا، ويليق بجامعة عريقة استطاعت أن تحفظ ثقافة الأمة على مدى ألف عام أو يزيد !

ما جرى للأزهر، يمكن سحبه على كليات التربية إلى حد كبير، ويفترض في هذه الكليات أنها تقدم المدرسين في مراحل التعليم قبل الجامعي، من خلال تأهيلهم علميًا وتربويًا، وتدريبهم عمليًا وواقعيًا.. بيد أن الطالب في هذه الكليات

ينوء كاهله بنوعين من المواد. الأكاديمية والتربوية فلا ينهض بهذه ولا يتفوق في تلك، وهو ما يقدم مدرسًا محدود الإمكانات ضعيف القدرة على تأدية واجباته الوظيفية .

اكتفى البرنامج في شأن كليات التربية بالحديث عن تطويرها بما يؤهلها لتخريج المعلم القادر على أداء رسالته، وهذه عبارة عامة غير واضحة .

كنت أتوقع أن يطلب البرنامج إلغاء هذه الكليات في مستوى الليسانس والبكالوريوس، وتحويلها إلى معاهد عليا مدتها سنتان فقط، يلتحق بها الطلاب النائتون من خريجي كليات الآداب والعلوم واللغة العربية والشريعة وأصول الدين ودار العلوم للدراسة التربوية والتدريب العملي، بحيث لا تقبل إلا الحاصلين على درجة جيد فما فوقها، واللائقين في الهيئة، وفقًا للنظام القديم الذي كان سائدًا في الخمسينيات وما قبلها، وبذلك نضمن معلمًا يملك حدًا أدنى من المعرفة ومدربًا على المهنة .

إن إعداد المعلم الجيد، يقتضي التضحية بهذه الهياكل التعليمية التي لا تحقق الجودة الحقيقية، ولو كانت تحمل مسمى كليات التربية، وزيادة سنتين في تأهيل المعلم مكسب كبير للأمة تتضاءل إلى جانبه كل التضحيات .

١٢ - استقلال الجامعة

يعالج برنامج الحزب المقترح للإخوان المسلمين قضية التعليم العالي معالجةً لا بأس بها، وإن كان يطرح مجموعةً من النقاط يدُل ترتيبُها على عدم مراعاة أوليات التعليم الجامعي؛ فهو مثلاً يطرح قضية السيطرة الأمنية على الجامعات في آخر النقاط التي تدور حول التعليم العالي؛ في حين أنها تمثل قضية رئيسية وأساسية، فأجهزة الأمن تعطِّل مسيرة الجامعات، وتشدُّها إلى الوراء بتدخلاتها المشينة في مجالات العمل كافة؛ بدءاً من النشاطات الطلابية إلى تعيين القيادات الجامعية، لدرجة أن أصبح بعض أعضاء هيئة التدريس والموظفين والطلاب يتطوعون بتقديم خدماتهم المجانية لأفراد الأمن.!

وكنت أتمنى أن يكون استقلال الجامعة وتحريرها في مقدمة النقاط التي تكشف خطر التدخل البوليسي في الشأن الجامعي، خاصةً بعد أن صار للضابط برتبة نقيب أو أعلى مكتب فخم لا يحظى بمثله أقدم أستاذ في الجامعة، وله من السلطة ما يفوق بل ما يلغي سلطة عميد الكلية أو رئيس الجامعة نفسه، بل ما يعترض الندوات والمؤتمرات العلمية، ويمنعها إذا حضرها أعضاء من غير الحزب الحاكم أو ممن لا ترضى عنهم الجهات الأمنية لأسباب سياسية، وهو أمر معروف في الأوساط الجامعية، وله وقائع تسنده، يعرفها أعضاء هيئة التدريس في كل مكان على ظهر المحروسة.

استقلال الجامعة هو المدخل السليم إلى بناء حياة جامعية حرَّة؛ يتحرك أفرادها في الإطار المعرفي والبحثي دون سدود أو قيود أو تربُّص من هنا وهناك، ويُتيح لهم في الوقت نفسه اختيار قياداتهم ومجالسهم وفقاً لما تمليه المصلحة التعليمية الجامعية.

ويرتبط بهذا الاستقلال العلمي للجامعة النهوض بمستوى عضو هيئة التدريس ماديًا ومعنويًا، بعد أن صار واقع العضو متردّيًا، ولا يقبل به من لديه أدنى إحساس بأهمية الجامعة ودورها الاجتماعي والحضاري.. لقد صار مرتب الأستاذ الجامعي متدنيًا إلى الحد الذي يجعله في ذيل قائمة المرتبات، بل إن أجر العامل في بعض الجهات يفوق مرتب حامل الدكتوراه، وهو أمرٌ معيبٌ بكل المقاييس، ولا يسمح بإعداد أستاذ جامعي متفرغ للبحث والدرس والإنتاج العلمي المفيد، ثم إن واقع الجامعة المتردي جعل تخريج أساتذة المستقبل يدور في إطار بعيد عن الجدية والتفوق الحقيقي، ويسمح بتسلل عناصر غير مؤهلة تحت ظروف غير علمية.

إن احتلال الجامعة وإهمال الأستاذ من الأمور المقصودة بغرض تنحية الجامعة عن أداء دورها الاجتماعي والقيادي خدمةً للنظام السياسي الشمولي الرافض للمشاركة الشعبية، وكان على البرنامج المقترح للحزب المستحيل - أو الذي أراه مستحيلاً - أن يعطي الجانب الاستقلالي للجامعة والاهتمام بقيمة الأستاذ أهميةً قصوى بوصف ذلك قاعدة الانطلاق الجامعي معرفيًا وبحثيًا وقيميًا.

إن البرنامج يتحدث عن أهمية دعم التعليم الجامعي، من جانب الحكومة طبعًا، وهو أمر مطلوب بلا ريب، ولكنه أغفل جانبًا مهمًا في التعليم الجامعي، وهو الجامعات غير الحكومية، ولا شك أن إقامة جامعات خاصة بالأسلوب القائم يمثل سلبيةً خطيرةً في المرحلة التعليمية العالية، ويكفي أن معظم هذه الجامعات الخاصة ليس فوق مستوى الشبهات؛ من حيث القبول والإمكانات وهيئات التدريس، فضلاً عن كونها مشروعات استثمارية أو ربحية، تجعل غايتها الأولى

والرئيسية الكسب أو الربح الذي يُرضي أصحابها، ولو جاء ذلك على حساب قيم تعليمية أو خلقية.

كنت أتمنى من برنامج الحزب المقترح أن يتحدث عن تأسيس جامعات أهلية؛ تجعل غايتها الأولى تحقيق الهدف العلمي والبحثي، وليس الهدف الربحي أو المادي.

إن الجامعات الأهلية حلٌّ ضروريٌّ للإسهام الفعال في تحديث التعليم الجامعي وتقدمه في ظل العجز الحكومي عن تطوير التعليم الجامعي والنهوض به، وهذه الجامعات تمثل المشاركة الشعبية التطوعية في بناء الصرح التعليمي الوطني بما يؤدي إلى الإضافة وازدهار البحث العلمي.

لا شك أن الجامعات الأهلية حين يتاح لها العمل الحرُّ المستقل سوف تستوعب أعدادًا هائلةً من الطلاب وهيئات التدريس، بما يرفع المستوى الثقافي للشعب، ويخلق كوادرَ مؤهلةً للعمل في مجالات مختلفة بأعداد غفيرة، وأتصور أن الجامعات الأهلية ستركِّز على الجوانب التقنية بالدرجة الأولى، بما يخدم الزراعة والصناعة والإنتاج القومي، وهو ما يقلّل من الاتجاه نحو الدراسات النظرية أو الأدبية.

وسيكون من الطبيعي إقامة الجامعات الأهلية في المناطق الصحراوية أو غير المأهولة سكانيًا، لتحقيق التوسع العمراني وتخفيف الكثافة السكانية في الوادي المزدحم.

الجامعات الأهلية هيَ البديل الطبيعي للجامعات الخاصة التي لا تحقق أهدافًا عامةً بقدر ما تعمل في مجال الأهداف الخاصة المحدودة، ومن المناسب

الإشارة إلى آخر نقطة في الفصل الأول من الباب الثالث، وهي الخاصة بإحياء نموذج الوقف الإسلامي لدعم التعليم الجامعي وتمويل البحث العلمي.

ونظام الوقف عرفه التشريع الإسلامي منذ أمد بعيد في عصر ازدهار الدولة الإسلامية، ويتمثل في تخصيص مال أو عقار أو مؤسسة ما؛ تدرُّ ربحًا أو إنتاجًا له قيمة، وتوجيه العائد المالي لخدمة هدف معين؛ مثل التعليم أو رعاية الأيتام، أو كفالة المدينين أو علاج الفقراء والمحتاجين ونحو ذلك، وهذا التخصيص من جانب صاحب الوقف أو أصحابه يكون بقصد التقرب إلى الله سبحانه وتعالى، وابتغاء الثواب منه وحده؛ فهو بهذه الصفة نوع من العبادة يتقرب به العبد إلى ربه، ويشبه الصدقة الجارية، أو هو الصدقة الجارية بعينها.

وفي العصور المتأخرة كثرت الأوقاف لدرجة إنشاء وزارة تتولى الإشراف عليها وتوجيه أموالها، وإن كانت بعض الممارسات وخاصةً مع سياسات التأميم والإصلاح الزراعي قد امتدَّت إلى الاستيلاء على الأوقاف، والتصرف فيها بما لا يتفق مع أهداف الواقفين، وهو ما جعل كثيرًا منها يذهب غنيمة حرامًا لبعض الناس، ولعل ذلك كان وراء إحجام فاعلي الخير عن الوقف في أيامنا.

إن استنهاض الهمم من أجل الوقف لحساب التعليم الجامعي بل والتعليم العام، مع إصدار القوانين التي تؤمِّن الوقف، وتمنع مصادرته أو بيعه أو نهبه تحت أية ذريعة أو سبب من الأسباب، لهُوَ أمرٌ ضروريٌّ من أجل الإسهام في التعليم الأهلي الذي لا يبتغي الربح أو الكسب المادي، سواءٌ كان تعليميًا جامعيًا أو عامًا.

واعتقد أن الجامعات الأهلية ستجد في "الوقف" دعمًا كبيرًا لبناء صروح تعليمية جيدة تخدم الطلاب والوطن والأمة جميعًا.

١٣ - صحة المصريين

يعالج حزبُ الإخوان المسلمين المقترَح قضيةَ الصحة في مصر، من خلال ثلاث نقاط :

الأولى: معالجة المرضى.

والثانية: فكرة الدواء.

والأخيرة: حماية البيئة

ويسهب البرنامج في شرح هذه النقاط وتوضيحها وكيفية تحقيقها.

ولا شك أن محرِّري هذا الجزء المتعلّق بصحة الشعب المصري لديهم خبرةٌ واضحةٌ بأحوال الوضع الصحي في مصر، وإن لم يتطرّقوا إليها بطريقة مباشرة؛ فقد رفعت الحكومة يدها عن علاج مواطنيها بصورة شبه تامة، وتتجه إلى تحويله علاجًا مدفوعًا بالأسعار الحرة؛ أي سعر السوق، وذلك بالنسبة للفقراء قبل الأغنياء.

وكان في الأرياف ومدنها قبل حين وحدات صحية صغيرة ومستشفيات مركزية؛ يستطيع البسطاء أن يجدوا فيها علاجًا معقولاً إلى حدٍّ ما، بل وأن يدخلوا المستشفى ليقضوا أيامًا يتناولون فيها إلى جانب العلاج نوعًا من الطعام يعوِّضهم عن سوء التغذية الذي يعانونه دون أن يدفعوا مليمًا واحدًا.. صحيح أنه علاج غير مثالي، ولكنه بالنسبة للفلاحين والعمال والبسطاء يعدُّ نعمةً كبرى يحمدون الله عليها.

الآن ذهب كل هذا وإن كان موجودًا على الورق؛ فهو لا ينفَّذ تحت دعوى لا توجد أدوية أو لا توجد أسرَّة أو أن الموجود ما يسمَّى بالعلاج الاقتصادي أي

المدفوع ثمنه: قيمة الإقامة في المستشفى، أجرة الأطباء والمساعدين، ثمن الأدوية المتاحة (غير الموجودة يشتريها المريض من الخارج على حسابه.!)

في الوحدات الصحية الصغيرة بالقرى والمستشفيات بالمدن يقوم المريض بدفع رسوم العيادات الخارجية، ورسوم عن زيارة المرضى في القسم الاقتصادي أو المجاني إن وجد، وصار من المعتاد أن يذهب المريض الفقير إلى الطبيب المعالج من أجل كشف خاص يدفع قيمته الرمزية ليحصل من الوحدة الصحية أو المستشفى على بعض العلاج المجاني.

الطبيب مضطر لقبول هذا الأمر: الكشف بثمن رمزي بعد وقت العيادة الخارجية مقابل تقديم علاج بسيط؛ لأن مرتبه ضئيل وعائده من العيادة الخارجية ضئيل، فمن يملك المال لا يذهب إليه ولا يحتاجه، والفقير يبحث عن أية وسيلة للعلاج ولو كانت غير مشروعة.

واتجهت الحكومة مؤخرًا إلى التخلي عما يسمى التأمين الصحي وتسليمه إلى شركات أو مؤسسات خاصة، تفرض شروطها على الموظفين التعساء برفع قيمة التأمين، ودفع نسبة فورية من قيمة العلاج (فوق طاقة المريض المشترك بالطبع)، مع أن وضع التأمين الحالي لا يسر سليمًا أو مريضًا؛ فالمرضى يتكدَّسون منذ صلاة الفجر أمام العيادات الخاصة بالتأمين الصحي من أجل الوصول إلى الطبيب المختص مع الظهر أو بعده.

وفي الصورة المقابلة فإن الأمر تحوَّل إلى تجارة بلا قلب؛ فقد كان الطب مهنةً إنسانيةً ذات رسالة، ومكافأة الطبيب الأولى هي فرحة المريض بالشفاء ودعاؤه له بطول العمر ودوام الترقي، أما اليوم فإن الأطباء المهمين صاروا- كثير منهم - عباقرةً في رفع قيمة الكشف وقيمة المراجعة، وبعد ذلك خدمة زملائهم في معامل

التحليل ومراكز الأشعة والصيدليات؛ فالمريض لا بد أن يقوم بتحليل أو أشعة حتى في الأمور البسيطة التي يمكن أن تعالَج بصورة مباشرة.

التجارة رائجة قبل أن يخرج المريض من عيادة الطبيب ومعه تذكرة الدواء المكتظة إلى الصيدلية التي تبهظه بما لا يستطيع، وصار أصحاب الصيدليات مع الارتفاع المستمر لأسعار الدواء من المليونيرات الذين يتعاملون - إلا قليلاً منهم - بغطرسة ملحوظة مع المرضى؛ فهم ليسوا بحاجة إلى المرضى بعد أن أُتخموا وارتفع سعر الدواء المحتكر لديهم، وتضاعف ثمنه، ويتضاعف، مع مطلع كل شمس.

الأمر في مسألة العلاج والدواء يقتضي فكرًا مبدعًا يأخذ في حسبانه عناصر العملية العلاجية الثلاثة: الطبيب، الدواء، المريض.

وكنت أتوقع أن يقف البرنامج من الطبيب موقفًا حازمًا يُعيد إليه اعتباره، سواءً بإشباعه ماديًا أو ردعه عن المغالاة في الأتعاب وتحويل مهنته إلى عمل تجاري، وذلك برفع مرتبه الحكومي بما يتكافأ مع جهده وتخصصه فهو - كما يفترض -يضحّي بوقته وأوقات فراغه لنجدة المرضى وإسعاف المصابين في أية ساعة من ساعات الليل أو النهار، وفي الوقت نفسه فإن تحديد أجور الأطباء خارج الوظيفة أمرٌ مطلوبٌ، تستطيع نقابة الأطباء أن تقوم بدور حاسم فيه.

وقد رأيت في تركيا نظامًا جيداً يختار الطبيب بموجبه العمل في عيادته الخاصة فقط، أو في المستشفى الحكومي أو الاستثماري وحده؛ أي أنه لا يجمع بين الوظيفة الحكومية والعيادة الخاصة؛ فإذا عمل في الحكومة أجزلت له العطاء، وإذا عمل في العيادة الخاصة حدَّدت له الأجر الملائم الذي لا يظلمه ولا يمثل ظلمًا للمريض.

أما الدواء فإن تخلي الدولة عن شركات الدواء وبيعها لمستثمرين يتحكمون في سوقه ويحتكرونه، خاصة إذا ما كانوا من الأجانب؛ فإن ذلك يمثل إجرامًا بحق الشعب كله وتفريطًا في حق أصيل من حقوق الحياة، وأتمنى على البرنامج أن يؤكد على هيمنة الدولة المصرية على صناعة الدواء، سواءً من خلال الشركات التي تملكها أو الشركات المساهمة التي يملكها مصريون، بل إن الشركات الأجنبية التي تستثمر في الدواء وأصنافه النادرة على أرض مصر يجب أن تخضع للسلطة خضوعًا إداريًا واقتصاديًا كاملاً.

وبالنسبة للمريض فإن إلزام الشركات والمؤسسات والوزارات بإقامة مستشفيات تابعة لها تتولى علاج منسوبيها وأسرهم نظير اشتراك مناسب وتوفير متاعب الجري وراء ما يسمى التأمين الصحي الفاشل؛ يمثل نقطة كبيرة في علاج المصريين ونسبة كبيرة منهم، أما الجهات التي لا يمكنها إقامة مستشفيات تابعة لها فيجب أن تتفق مع مستشفيات خاصة على علاج أفرادها وأسرهم.

يبقى الفقراء والبسطاء.. وهؤلاء يجب تحويل الوحدات الصحية والمستشفيات المركزية إلى أماكن فاعلة صالحة لعلاج الناس وإسعافهم دون إثقالهم بالمال أو العذاب.

وتحتاج حماية البيئة، والنيل خاصة، إلى قوانين صارمة لمواجهة الشركات والمصانع الملوثة الناشرة للأذى والسموم وإلزامها بتوفيق أوضاعها في وقت محدد، مع رفع منسوب مياه النيل من وقت لآخر لغسيل المجري وتنظيفه من الفضلات والأوشاب، وحبذا لو كانت هناك خطة لنقل الطمي من وراء السد العالي إلى أمامه كي يختلط بالمجري ويغير طبيعة المياه الراكدة.

١٤ - نظام الدولة

عند كتابة هذه السطور كان التلفزيون يعلن أن شرطة العدو الصهيوني في القدس المحتلة أوصت بإحالة رئيس الوزراء "إيهود أولمرت" إلى القضاء بتهمتَي الفساد والرشوة .

كان المذكور قد تعرَّض لسبع جلسات استجواب من الشرطة في تحقيقات استمرت شهورًا، تقبَّلها مثله مثل أي واحد من الغزاة الذين يشاركونه احتلال فلسطين وإذلال العرب والمسلمين، وحين عرف أن مصيره هو الذهاب إلى المحكمة استبق الأمور وأعلن استقالته من رئاسة الحزب الحاكم أو عدم الترشح لرئاسته في انتخابات تُجرَى بعد أسابيع؛ أي إنه سيترك الحكم امتثالاً لقرار الاتهام قبل أن يفصل القضاء ببراءته أو إدانته.!

على الجانب الآخر، في بلادنا العربية فالأمر مختلف؛ حيث يستحيل تقديم حاكم أو مسئول، ولو كان بدرجة وزير إلى التحقيق، فضلاً عن المحاكمة، قد يتم ذلك بعد تنحية الحاكم عنوةً أو إقالة المسئول قهرًا، وفي هذه الحال فإن النتيجة معروفة سلفًا؛ لأن المحاكمة ليست عادلةً، ويعلم الناس جميعًا أنها: تصفية حسابات، وتأديب وتهذيب قبل ذلك، وانتقام القوي من الضعيف لأسباب مجهولة للشعب.!

ثم إن مهمة الشرطة في بلادنا العربية السعيدة مختلفة تمامًا عن مهمة الشرطة الصهيونية؛ فهي ليست لحماية المجتمع بقدر ما هي لحماية النظام وترويع المجتمع. .

عندما سمعت خبر التوصية بإحالة السفاح أولمرت؛ كنت أراجع الفصل الأول من الباب الثاني: "الدولة والنظام السياسي"، من برنامج الحزب المقترح للإخوان المسلمين؛ فاكتشفت أن البرنامج نسي أن يضع تصورًا لنظام الدولة وصورتها، بل إنه أقرَّ النظام أو الهيكل القائم، وانطلق منه، وأسَّس عليه، وهذا النظام أو الهيكل القائم لا يتناسب مع طبيعة شعبنا، ولا يُجدي في وجوده محاسبة مسئول، أو تحقيق استقلال السلطات الثلاث وتعاونها، أو بناء تشريعات مثمرة ومفيدة للشعب.

لقد قام نظام الدولة في مصر على نمط نظام الدولة الفرنسية، مع فروق هائلة.. إنه نظام رئاسي لمدة ست سنوات، ورئيس وزراء يرأس مجلس الوزراء، الفارق أن الرئيس ورئيس الوزراء في فرنسا يأتيان بالانتخاب الحرّ المباشر، ورئيس الوزراء يمثل الحزب الحاصل على أغلبية الأصوات في انتخابات دورية شفافة، ويحقُّ لرئيس الجمهورية الفرنسية أن يرشّح نفسه لمدة واحدة أخرى لا تتكرر إلا بعد مجيء رئيس بعده.

أما عندنا فالأمر مختلف.. الرئيس يأتي في انتخابات لا يشرف عليها القضاء إلا بصورة خارجية، ويتم تزويرها علنًا، ويعيِّن الرئيس رئيس الوزراء والوزراء، ويُقيلهم دون إبداء أسباب، ولا يملك رئيس الوزراء صلاحياتٍ حقيقيةً؛ فالصلاحيات الرئيسية في يد رئيس الجمهورية؛ لدرجة أن صارت عبارة: "بناءً على توجيهات السيد الرئيس" لازمة يردِّدها رئيس الوزراء والوزراء دون أن يجدوا فيها ما يزري بمهامهم ودورهم الأساسي.. إنهم موظفون وكفى.!

ثم إن نظام المجالس النيابية والمحلية يمثِّل نقطة ضعف خطيرة، تحُول دون المشاركة الحقيقية للشعب في تسيير حركة الدولة، واتخاذ القرارات الصائبة

المفيدة لجموع الناس؛ فهذه المجالس تأتي نتيجة انتخابات صورية وفقًا لآليات قاصرة؛ تلعب فيها الجهات الأمنية الدور الأكبر في تقديم أعوان الحاكم إلى هذه المجالس، وخاصةً بعد إلغاء الإشراف القضائي المباشر على صناديق الانتخابات.

صحيح أن القضاء في الديمقراطيات العريقة لا يُشرف على الصناديق؛ لأن التوافق الاجتماعي في هذه الديمقراطيات استقرَّ على تداول السلطة والرضا بنتائج الانتخابات؛ أيًا كانت، فضلاً عن كون الأجهزة الأمنية هناك قوميةً لا تنحاز إلى هذا الحزب او ذاك أو هذه الجهة أو تلك.

كنت اتمنى أن يتحدث برنامج الحزب المقترح للإخوان المسلمين عن ضرورة قيام نظام برلماني دستوري؛ يكون الرئيس فيه رمزًا دستوريًا يحكم لمدة اربع سنوات يمكن أن تكرر مرةً واحدةً فقط، ومجلس نواب حقيقي، وتكون السلطة الفعلية في يد رئيس الحكومة المنتخب ووزرائه، في انتخابات حرة نزيهة تتنافس فيها الأحزاب الحقيقية التي يُنشئها الشعب وليس لجنة شئون الأحزاب في مجلس الشورى، أو بمعنى أدق الحزب الوطني الديمقراطي(١)، ويمكن محاسبة رئيس الوزراء والوزراء وهم في السلطة بقانون واضح صريح.

الانتخابات الحقيقية الحرة النزيهة لا تتحقق إلا إذا تحوَّلت الأجهزة الأمنية، وخاصةً الشرطة، إلى اجهزة قومية محايدة، لا تعمل لحساب الحاكم القائم أو الحكومة القائمة، وتعلم أن تنفيذ الدستور والقانون هو مهمتها الأساسية؛ بغض النظر عمن يحكم أو يعارض، في سياقٍ يجعل المواطنين سواسيةً لا تمييز بينهم؛ فلا هذا ابن البطة البيضاء، ولا ذاك ابن البطة العرجاء.

لقد بدا لي أن برنامج الحزب المستحيل يصوغ نظام الدولة ردّ فعل للحملات المسعورة التي شنَّها مثقفو السلطة ضد الإسلام، من خلال قناع الإخوان المسلمين

والجماعات الإسلامية؛ حيث اتهموهم برفض الآخر، وتمييزهم بين الناس، وأنهم يطمحون إلى بناء دولة دينية يقودها من يسمونهم "رجال الدين"، وهم يقصدون علماء؛ الدين لأن الإسلام لا يوجد فيه رجال الدين بالمعنى الكهنوتي.

ولعل هذا كان وراء إلحاح البرنامج على مصطلح "المواطنة" بمعنى المساواة، وهو مصطلح صيغ خصيصًا لتغيير هوية الدولة الإسلامية، وتم تغيير الدستور من أجل محاصرة المادة الثانية من الدستور بذكر المواطنة في المادة الأولى، بل ألحوا عليها في أكثر من مادة، وكأن الإسلام ضد المواطنة وضد المساواة وضد العدل بين بني البشر؛ أيًا كانت معتقداتهم وأعراقهم ومذاهبهم، لأول مرة أرى دستورًا في العالم يتغيّر من أجل أقلية علمانية وطائفية محدودة على حساب الأغلبية الساحقة، فيما يُشبه الاعتذار عن دين هذه الأغلبية وثقافتها وعروبتها.

ثم إن الإلحاح على مدنية الدولة يصبُّ في الاتجاه ذاته المعادي لإسلامية الدولة؛ علمًا بأن الإسلام هو أول من أقام دولة مدنية في العالم، لا تحكمها قبضة الجلاد ولا السيّاف ولا الكهنوت، وكان على البرنامج أن يؤكد أنه ضد الدولة البوليسية وضد الدولة الفاشية بكل مسمياتها؛ انطلاقًا من حق الناس في الكرامة والمشاركة والحرية.

إن دولة المواطنة ودولة المدنية ودولة الحرية هي دولة الإسلام بامتياز، وكنت أتمنى أن يؤكد أن الوكيل عن الأمة الذي ينفذ إرادتها هو المؤسسات التشريعية والقضائية والتنفيذية، وما المسئول عن هذه المؤسسات إلا منفذ لما تتوصل إليه هذه المؤسسات؛ فمثلاً قرار الحرب لا يتخذه رئيس الدولة أو رئيس الوزراء بنفسه، ومن ثم فإنه لا يساءل عن استيفاء الجانب الشرعي في قيام الحرب،

فالذي يعنيه قرار الحرب الآن، مسئولية جماعية تفرضها طبيعة الحرب وظروف العصر؛ لأنها ليست بالبساطة التي كانت تشتعل فيها الحروب قبل العصر الحديث.

إن التعقيدات السياسية والتسليحية والاقتصادية والدولية واللوجيستية وقوة العدوّ.. تفرض على ما يسمى "مجلس الأمن القومي" أو مؤسسة القيادة الإستراتيجية للدولة أن تتخذ قرار الحرب وفقًا لمعادلات صعبة، في مقدمتها مصلحة الدولة وقدرتها على خوض القتال في ظل المبدأ الشرعي المعروف: الدفاع عن النفس أو تحرير الأرض أو صدٌ الخطر المحتمل، أيًّا كان نوع هذا الخطر.

١٥ - الرئيس المسلم

يُمثل الفصل الثاني من الباب الثاني في البرنامج المقترح لحزب الإخوان المسلمين العقدة التي أصابت بعض النخب بالذعر، حيث قرر البرنامج أن يكون رئيس الدولة مسلمًا، كما قرر أن المرأة وفقًا للشريعة لا يحق لها الولاية العامة .

وقد أشاع هذا الذعر فرصة ممتازة لفقهاء الاصطياد، للحديث عن الدولة الدينية المتوهمة التي سيقيمها الإخوان، وإقصاء غير المسلمين عن المشاركة في الحكم، وتنحية المرأة عن العمل العام، إلى غير ذلك من أفكار الفزع الأكبر من الإخوان، بل من الإسلام أساسًا، وسمعنا دروسًا في المواطنة والتمييز والقبول بالآخر وقمع المرأة... إلخ .

ومن يقرأ البرنامج بعناية سوف يجده يتحدث عن ضرورة التوافق الاجتماعي لقيام نظام سياسي ديمقراطي يعمق مبدأ الشورى .

وكما سبقت الإشارة فإن البرنامج ينطلق من النظام القائم (رئاسي برلماني)، وهو فيما أتصور لا يصلح لبلادنا، لأنه يحصن الرئيس ضد المساءلة والرقابة، ولقد تمنيت أن يكون النظام (دستوريًّا برلمانيًّا) يكون الرئيس رمزًا دستوريًا لمدة محدودة، أما الحكم فيكون بيد رئيس الوزراء المنتخب الذي تسهل محاكمته ومراقبته وأعتقد أن النظام الدستوري البرلماني كفيل بحل عقدة إسلام الرئيس وولاية المرأة دون ضجيج أو عجيج، ولا يعطي فرصة لفقهاء الاصطياد كي يضربوا في صلب الشريعة الإسلامية، فالانتخابات ستكون الفيصل في اختيار القيادة، والكفاءة هي التي ستتقدم دون غيرها، وإذا آمنا أن تقرير سياسة الدولة في شتى المجالات عن طريق مؤسسات قومية؛ كل في تخصصه (تمثل

الولاية العامة في حقيقة الأمر)؛ فإن قراراتها ملزمة لأية سلطة، وتكون الكفاءة التنفيذية عندئذ هي الهدف المطلوب، وهذه الكفاءة لا يختلف عليها أحد .

إن إسلامية الدولة أمر واقع، فالأغلبية الساحقة (٩٥٪) تدين بالإسلام عقيدة، والأقلية غير المسلمة (٥٪) تدين بالإسلام ثقافة وحضارة، فمصر بلد مسلم لا ريب في ذلك، ولا غضاضة في أن يكون رئيسه مسلمًا، وهذا عرف شائع في الديمقراطيات الغربية وغيرها (وقد فصلت الكلام في هذه المسألة في مكان آخر).

تبقى في هذا المجال نقطة مهمة وهي التوافق الاجتماعي، كيف؟ إن النظام السائد لا يتيح فرصة من أي نوع للتوافق الاجتماعي، الذي يحكمه عقد اجتماعي تتمخض عنه لقاءات تجمع القوى المؤثرة في المجتمع، وتراعي المصالح المختلفة للأمة والشعب وتنصاع لها.

كيف تستطيع الأمة، وبالتالي حزب الإخوان المقترح، تحقيق التوافق الاجتماعي، وقانون الطوارئ يجرم اجتماع أكثر من خمسة أفراد دون إذن النظام؟ ولا يستطيع أي حزب من الأحزاب الرسمية المسموح بها أن ينصب خيمةً، ليعقد اجتماعًا يضم انصاره لمناقشة شأن وطني او قومي او حزبي؟

إن التوافق الاجتماعي في مثل هذه الظروف مستحيل، وهو ما يجعل الحزب المقترح للإخوان مستحيلاً أيضًا، ولكن حديث الحزب عن الديمقراطية والشورى يحتاج إلى توضيح.

فالشورى قضية محسومة في القرآن الكريم، وذكرت أكثر من مرة، وإذا كان اختلاف الفقهاء حول إلزاميتها واختياريتها قد يثير بعض اللبس، فإن الأمة الآن أحوج ما تكون إليها، فشئون الحكم والحضارة ليست بالبساطة التي كانت عليها في العصور السابقة، وهي تحتاج إلى خبراء ومتخصصين يتداولون في

أبعادها المتشعبة والمتشابكة، وهو ما يجعل الشورى أمرًا ملزمًا وواجبًا قوميًا وفرضًا دينيًا؛ لأنه لا تكتمل خدمة الأمة إلا به وإذا كانت الديمقراطية بالمفهوم الأوروبي قيمة، فأعتقد أنها يجب أن تكون في المفهوم الإسلامي آلية، والفارق كبير، إذ إن القيمة هناك متغيرة، ولدينا - نحن المسلمين - ثابتة، ويبقى منها الآلية التي تتناسب مع تعبير الأمة عن إرادتها عبر ما يعرف بآلتصويت أو الانتخابات أو الاختيارات .

الشورى إذًا مصطلح أوسع من الديمقراطية، وإن كان يتضمنها بوصفها آلية؛ لأن المسلم يلتزم بقيم الإسلام وثوابته، فليس من المعقول أن يتم التصويت على تحليل الخمر أو الميسر أو الإباحية أو غير ذلك مما هو قطعي التحريم أو قطعي التحليل.

وعلى أية حال فقد أحسن البرنامج حين قدَّم التوافق الاجتماعي على التنافس السياسي، وحين تحدَّث عن ضمانات الحرية وعن المنظمات الأهلية ودورها في البناء الديمقراطي وحماية التوافق القومي؛ بيد أن البرنامج ما زال ينطلق من النظام السياسي القائم بالنسبة للسلطة التشريعية، ويقر وجود مجلسي الشعب والشورى، وأتصور أنهما بالوضع الحالي يُمثلان عبئًا على التشريع، وضغطًا على ميزانية الدولة، والأولى العودة إلى نظام مجلس واحد يُسمى مجلس النوابه مع تخفيض أعداده إلى نائب واحد عن كل كتلة سكنية تضم عددًا من السكان، وليكن ربع مليون أو نصف مليون مواطن، مع التركيز على المحليات بوصفها أكثر أهميةً من مجلس النواب في معالجة الشئون اليومية والمشروعات المتعلقة بالوحدات السكانية.

وارتباط مجلس النواب بالمحليات له أهمية أساسية في صناعة الديمقراطية وازدهارها، ويُمثل صمام الأمان ضد الفساد والبيروقراطية، وقد أشار البرنامج إلى انتخاب المحافظ مباشرة، ومنح أعضاء المحليات المنتخبين حق الرقابة والمساءلة والاستجواب وسحب الثقة، وهو أمر طيب بلا شك، وخاصةً إذا عدنا إلى نظام البلديات الذي يجعل الانتخاب أساس عضوية مجالس البلديات ورئاستها، وقيام نظام البلديات سيدفع بتنمية المجتمع إلى الأمام إذا تم في ظل انتخابات شفافة تقوم على قاعدة التوافق الاجتماعي.

يتعلق بما سبق الحديث عن حرية تداول البيانات والمعلومات والمساءلة والمحاسبة، وقد تحدث البرنامج عن إصدار قوانين لتحقيق ذلك، وتصوُّري أن استقلال الجهاز المركزي للإحصاء والجهاز المركزي للمحاسبات والمجالس النيابية والمحلية أو البلديات، فضلاً عن استقلال السلطة القضائية، سيحمي المجتمع من الغيبوبة والغموض والتعمية، وسيكون سيفاً مصلتًا على رقبة الفساد والمفسدين، وسيمنع البيروقراطية من ممارسة أسلوبها الموروث في تعقيد الحياة وتخلف المجتمع .

إن إقامة النظام السياسي على أساس الحرية والكرامة والعدل، ضرورة في برنامج أي حزب سياسي، فضلاً عن الحزب المقترح للإخوان المسلمين، الذي اجتهد في التعبير عن هذه الغاية .

١٦ - الأمن القومي

من المؤكد أن فكرة الانطلاق من النظام الحالي لبناء نظام ديمقراطي هي فكرة خيالية بامتياز؛ ذلك أن الميراث الذي احتفظت به البلاد من ستين عامًا هو ميراث فاسد، أو هو الفساد بعينه، فقد أصَّل للاستبداد الشامل الذي لا يقتصر على النخبة الحاكمة أو النخبة الثقافية التي تخدمها وتسوِّغ ممارساتها المذلَّة للشعب، ولكنه يمتد إلى الجهاز الإداري والتنفيذي برمته؛ حيث صار هذا الجهاز لا يبالي بالإنسان المصري، ولا يضع له في حسبانه أية قيمة فأضحى أرخص مخلوق على ظهر الأرض، وأدّى إلى أن يصبح الشعب المصري نموذجًا فريدًا في استسلامه وخنوعه وتصفيقه لجلاديه، مع كل ما يعانيه في شتى مناحي الحياة اليومية بدءًا من رغيف الخبز حتى الدروس الخصوصية.

ومن ثَمَّ، فإن إقامةَ نظام رئاسي كما يحلم البرنامج المقترح الذي وضعه الحزب المستحيل للإخوان المسلمين، يُمثل ضربًا من الخيال الذي لا يمكن تحقيقه على أرض الواقع؛ لأن النظام الحالي لن يتخلى أبدًا عما استحوذ عليه في ستين عامًا من سلطات مطلقة، تجعله هو التشريع والقانون والدستور والاتهام والدفاع والقضاء والعقاب والثواب جميعًا.

في الفصل الثالث من الباب الثاني حديث طيب يحمل أحلامًا جميلة عن الأمن القومي والسياسة الخارجية، وتشخيص جيد للتحديات الداخلية والخارجية، وطبيعة المبادئ والأسس المأمولة للتعامل السياسي مع دول العالم.

بيد أن معالجة سياسة الأمن القومي تحتاج إلى نقاش يدفع أفراد الشعب جميعًا أو أغلبيتهم إلى الإسهام في هذه السياسة ودعمها من خلال مبادرات تلقائية وعفوية، إلى جانب التخطيط الذي يُفترض أن يضطلع به مجلس الأمن القومي.

إن تقوية الجبهة الداخلية والخارجية لا يتأتى بمجرد إرساء مبدأ المواطنة والإصلاحات السياسة وغيرها، مبدأ المواطنة مصطلح بعيد عن ذهن الشعب المصري في ظل نظام مستبد فاشل.

إن الإصرارَ على التوافق الاجتماعي أولاً، هو أساس الحركة إلى الأمام وبدونه، فكل شيء، حرث في البحر، والنظام القائم لا يمكن أن يصنع مواطنة صحيحة أو يسعى إلى تحقيق إصلاح فعَّال، بدون توافق اجتماعي حقيقي يؤكد كرامةَ الإنسان المصري وحريته وقيمته، وهي مسألة مفقودة تمامًا في الواقع الراهن والنظام السائد.

لقد سبقت الإشارة إلى ضرورة التوافق الاجتماعي والعقد الاجتماعي، وهو ما يؤكد هذه الضرورة؛ لأن ذلك مركز الانطلاق والتفاهم حول قضايا الإصلاح وخطط المستقبل كافة.

عندما يكون هناك توافق اجتماعي يؤدي إلى عقد اجتماعي ينفتح المجال للرضا الشعبي العام، والقبول بالتنافس السلمي في العمل العام، مما يدعم الأمن القومي ويعضد الجبهة الداخلية، ويُمهِّد للمواطنة الحقيقية التي يشعر معها المواطن أنه ينتمي لبلده وشعبه وقومه، ولا ينتمي لذاته وحدها لدرجة أن يبيع الوطن ويبيع نفسه، بل يُضحِّي بها، فوق قارب صغير يغرق في لجة أمواج البحر المتوسط الهادرة.!

التوافق هو الطريق الفعَّال لحماية منابع النيل من الأيدي العابثة بوصف المنابع مصدر الحياة الأول للشعب في الوادي شمالاً وجنوبًا، الذي تسبق أهميته كل القضايا.. وتترتب عليها خطط المستقبل من توزيع للسكان والعمران داخل أرض مصر الواسعة، وسيناء في مقدمتها.

ولأمرٍ ما فإن برنامج الحزب المقترح، لم يؤكد بناءَ القوة العسكرية بما فيه الكفاية، وبما يتلاءم مع المتغيرات الدولية وموازين القوى الإقليمية والدولية.. صحيح أنه أشار إلى دعم القوات المسلحة المصرية على مستوى البشر والسلاح بما يضمن قيام جيش وطني قوي قادر على الردع والحماية.

واتصور أن الجيش الوطني القوى قائم فعلاً، ولكن موازين القوى من حولنا تتغير بسرعة ملحوظة؛ والعدوُّ الصهيوني الغاصب يُطوِّر قواته بدرجةٍ غير مسبوقة، صار فيها مصنفاً باعتباره خامس القوى والجيوش في العالم التي تهدد المنطقة بأكملها بحكم ما يملكه من سلاح متقدم (تقليدي وغير تقليدي)، وتزوده الولايات المتحدة بأحدث صواريخ اختراق التحصينات الخرسانية القوية، واعتراض الصواريخ أرض- أرض قصيرة المدى، وطائرات إف ٣٥ التي تعد أحدث طائرات مقاتلة في العالم كله.

إن بناء القوة المتوازية هو الضمان الحقيقي لوقف التغوّل الصهيوني الإرهابي في المنطقة، وللأن فإن اتفاقيات الصلح والهدنة والتهدئة مع الغزاة النازيين اليهود لم توقف التغوّل الصهيوني، ولم تغير سياسة الغزاة الدموية العدوانية، مع أن العرب يعلنون في الصباح والمساء، وعقب الإفطار والغداء والعشاء، أنهم مع سياسة "السلام الإستراتيجي.!"

تبقى نقطتان في الفصل الثالث من الباب الثاني السياسة الخارجية، وهما اتفاقية كامب ديفيد بين مصر والغزاة اليهود، والموقف من سياسة الأمم المتحدة.

يحيل برنامج الحزب المقترح للإخوان اتفاقية كامب ديفيد إلى الشعب ليرى إذا كان مُصراً عليها أو رافضًا لها، بحكم أنها اتفاقية غير متوازنة وتم التوقيع عليها في ظروف غير ملائمة.. أي إنها اتفاقية إذعان.!

وفي الحقيقة، فإن كامب ديفيد، سقطت عمليًا منذ توقيعها عندما قام مناحم بيجن بضرب مفاعل العراق عام ١٩٨٠م عقب اجتماعه بالسادات في الإسماعيلية، فضلاً عن اجتياح اليهود الغزاة لأرض لبنان والوصول إلى بيروت وقتل زعماء المقاومة الفلسطينية في تونس، والقتل شبه اليومي للشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع، وغير ذلك من ممارسات دموية وحشية أثبتت أن اليهود الغزاة لا يهتمون بالاتفاقيات أو المعاهدات بل يعدونها مجرَّد قصاصات ورق لا قيمةَ لها، ومن ثَمَّ فلا أظن أن هناك حاجةً للإشارة إليها في البرنامج، وتكفى الإشارة إلى ضرورة تحرير فلسطين وعودة أهلها إليها وتخليص القدس من الغزاة.

وبالنسبة إلى الأمم المتحدة والموقف منها، فكنت أتمنى أن يكون الأمر كاشفاً لتأثيرها على الأمة الإسلامية، وخاصةً العرب، منذ تأسيسها حتى الآن؛ حيث لم يستفد العرب والمسلمون منها شيئًا اللهم إلا كونها منبرًا للبكاء وحائطاً للدموع في المصائب التي يلحقها بنا العالم الصليبي الاستعماري وقاعدته اليهودية العدوانية في فلسطين، وجاءت قراراتها ظالمة للعرب في القضايا التي تخصهم كافة، ولم تنفذ قرارًا واحدًا لصالحهم منذ نشوئها حتى الآن.

وفي منظمات الأمم المتحدة النوعية (ثقافية، اقتصادية، زراعية، تجارية - طاقة ذرية) كان الانحياز ضدنا ومع عدوِّنا واضحًا، مع أن بعض أبنائنا تولوا مناصب قيادية في هذه المنظمات النوعية بل في قيادة الأمم المتحدة نفسها.!

وتمنيتُ لو أن البرنامج دعا إلى مراجعة الموقف من الأمم المتحدة من جانب مصر والعرب والمسلمين، ودراسة جدوى الاستمرار في هذه المنظمة الدولية، والعائد الذي يمكن أن تستفيد به الأمة في ظل تحكم العالم الاستعماري الصليبي المتوحش في مقدرات المنظمة وقراراتها وأدائها.

بوصفي مواطنًا أو فردًا عاديًا لا حقوقَ له في دولةٍ بوليسيةٍ فاشية بمعنى أدق - فإني أستشعر أن الأمم المتحدة، ومن قبلها عصبة الأمم، ما هي إلا تنظيم عصابي يتوده المستعمرون الأقوياء للهيمنة على العالم، وفي مقدمته المسلمون والعرب، وإذلالهم ونهب خيراتهم، بقانونٍ صنعوه على أعينهم، ويصم عليه مندوبو الدول كلها.

وهو ما يؤكد ضرورةَ المراجعة والتفكير في إقامة نظام بديل يتجاوز مجرد الدعوة إلى الإصلاح أو زيادة العضوية في هذا المجلس أو ذاك من مجالس الأمم المتحدة .

١٧ - المرجعية الإسلامية

يقدِّم حزب الإخوان المسلمين نفسه إلى الناس تقديمًا جيدًا، يعبِّر عن غايته العامة من قيامه، في صيغة شاملة ولغة واضحة؛ تضمنتها مقدمة الباب الأول التي جاءت في حوالي ثمانية سطور، كافية ومستغنية عما جاء بعدها في ثلاثة فصول أثارت لغطًا كبيرًا، وأتاحت لفقهاء الاصطياد فرصة التصايح والتقافز والصراخ، ومخاطبة العالم بأن الحزب يدعو إلى قيام دولة دينية؛ وذلك بالتركيز على ما اقترحه البرنامج من وجود هيئة استشارية لعلماء المسلمين يُرجَع إليها في القضايا الدستورية والقانونية لمعرفة مدى مطابقتها أو اتفاقها مع الشريعة الإسلامية؛ المصدر الرئيسي للتشريع .

أسجِّل هنا المقدمة بكاملها ليرى القارئ مدى توفيق البرنامج المقترح في تصوره للدولة المدنية ذات المرجعية الإسلامية، وإن كانت هناك بعض الملاحظات عليها.. تقول المقدمة:

١ - نتقدَّم ببرنامجنا هذا لتحقيق نهضة شاملة في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية طبقًا للشرعية الدستورية، واحترامًا لكافة الأعراف والمواثيق والمعاهدات الدولية، وكافة الاتفاقات التي تدعو إلى التعاون بين الشعوب، وتحقيق العدل والمساواة، والسعي إلى خير البشرية؛ وذلك بحشد كل طاقات وخبرات الوطن، دونما إقصاء لأية فئة أو فصيل في نظامٍ يقوم على حماية البيئة، ويتناغم مع الطبيعة، ويحدّ من النزعة الاستهلاكية واستنزاف الموارد، وينتهج التعامل الرشيد مع الثروات الوطنية والمصادر الطبيعية، مرتكزًا على الشريعة الإسلامية بتاريخها وتطبيقاتها التي تمثِّل

واحدةً من أهم المدارس في الفقه السياسي والدستوري، والتي تدرس في مختلف أنحاء العالم، وهي تمثّل اختيارنا للمنهج الإسلامي كنظام شامل يتناول مظاهر الحياة جميعًا، وأنه كلٌّ لا يتجزأ، وهذا ما ندعو إليه المسلم وغير المسلم" (ص ٩.)

تحقيق نهضة شاملة هو النقطة الأساسية في البرنامج المقترح لحزب الإخوان المسلمين، وهذه النهضة الشاملة أو هذا الحلم بالنهضة الشاملة مشترك قومي؛ لا يختلف عليه أحد من فرقاء الوطن، باستثناء الفريق الفاسد، أو الفريق المستبد الذي يخشى على مصالحه الخاصة ومنافعه الذاتية؛ حيث يترك الوضع على ما هو عليه؛ حرصًا على المنافع والمصالح، ولو أدى الأمر إلى إبقاء مصر في مؤخرة الأمم جميعًا.

النهضة الشاملة طبقًا للشرعية الدستورية، واحترامًا للأعراف والمواثيق:

الشرعية الدستورية القائمة تدور حولها وجهات نظر؛ لأنها لم تتحقق وفقًا لاختيارات الشعب الخالصة، وقد سبقت الإشارة إلى ضرورة وجود عقد اجتماعي يتوافق عليه فرقاء الوطن بهدوء وسلاسة واحترام كامل لحرية المواطن وكرامته وإنسانيته وحقه في المشاركة الوطنية والعمل الاجتماعي، وبالتالي فإن إقصاء فريق أو آخر يُمثّل خيانةً للشرعية الدستورية، وارتكاسًا في حمأة الاستبداد والفساد معًا!، وهو سمة النظام القائم الذي يتدثر بعباءة الدستورية الشرعية دون أن ينفذ مضمونها، أو هو يفقهه ويتجاهله ويؤثر التلويح بالعصا الغليظة ليسير الناس وراءه مثل القطيع بلا حقوق ولا عدل ولا كرامة.!

إن غايات البرنامج في تحقيق النهضة الشاملة من خلال تصوره لحماية البيئة والموارد والتعامل الرشيد مع الثروات والمصادر الطبيعية ارتكازًا على الشريعة

بمعطياتها وتراثها المتنوع.. يمثل أمرًا طبيعيًا في مجتمع مسلم، يفترض أنه يدين بالعقيدة الإسلامية ويؤمن بحضارتها وثقافتها، ويسعى إلى التطوّر وفقًا لقيمها وأخلاقها.

ومن ثمّ فإن تعليل هذا الارتكاز أو ذاك الاختيار للشريعة الإسلامية وحصره في جماعة أو حزب الإخوان المسلمين يبدو نوعًا من الاعتذار عن الإسلام لا مسوّغ له.

إن القول بأن الشريعة الإسلامية تمثّل واحدةً من أهم المدارس في الفقه السياسي والدستوري يتم تدريسها في مختلف أنحاء العالم؛ من أجل أن ترضى الأقلية السياسية والثقافية والطائفية، أمر لا داعي له ولا موجب، مثلما هو القول بأن الشريعة تمثل "اختيارنا للمنهج الإسلامي" نظامًا شاملاً يتناول مظاهر الحياة جميعًا.

إن اختيار الشريعة الإسلامية هو اختيار الأمة واختيار الأغلبية الساحقة التي تؤمن بالإسلام عقيدةً، والأقلية التي تعيشه ثقافةً وحضارةً، وكنت أتمنى أن ينص البرنامج في هذه النقطة بالذات على أن اختيار الشريعة أو المنهج الإسلامي اختيار الأمة كلها ينزل عليه البرنامج ويرتضيه حرصًا على مصالح الناس جميعًا، وتحقيق العدل والمساواة والكرامة الإنسانية بينهم.

صحيح أن النخب السياسية والثقافية والطائفية استطاعت عبر هيمنتها الاستبدادية أن تشيع جوًا من الغموض والضبابية والشك حول صلاحية الإسلام لإعمار الحياة وإسعاد البشر، وقادت البلاد إلى درك التخلف والفساد والديون الباهظة، فضلاً عن الاستبداد الغشوم الذي أورث التمييز والبؤس والتعاسة، ولكن هذه النخب في كل الأحوال تمثل أقلية محدودة لا قيمة لها أمام الإرادة الشعبية الغلاّبة، واختيارها الفطري والإنساني للإسلام.

لقد ربطت النخب الفاسدة بين الإسلام والعنف والظلم والدم والوحشية، مثلما فعلت وتفعل الثقافة الغربية الاستعمارية التي ينتمون إليها واقعيًّا، أو ينتمون إلى الجانب المظلم والسلبي منها بمعنى أدق، ثم حرصوا على الإلحاح على استزراع نظريات ومذاهب غربية غايتها الأولى سحق الإسلام وشطبه من الوجود، وعلى سبيل المثال فكثيراً ما تحدثوا عن العلمانية بوصفها المنقذ من الضلال، وزعموا أنها تفصل بين الدين والسياسة حتى لا يختلط المقدس بالمدنس، وتناسَوا أن السياسة بمعناها الإسلامي هي "علم تدبير المنزل" وفقًا لتعريف ابن سينا، أي إقامة البنيان الحضاري الظافر للأمة، وليست مجرد الصراعات على المناصب والمغانم كما نرى لدى الأنظمة المستبدة، ثم أية علمانية هذه التي يريدون توظيفها في مجتمعنا الإسلامي؟! هل هي العلمانية التي تُحيل سياسيًّا يقول: "إن شاء الله" إلى المحكمة؟ !أو تضع رئيسَ وزراء مسلمًا في موقف حرج بعد أن نسي وسمَّى عيد الفطر المبارك بعيد رمضان ولم يسمه عيد الحلوى وفقًا لتسمية العلمانيين، فاتهموه بأنه يقسِّم المجتمع بهذه التسمية إلى علمانيين وإسلاميين؟! السياسي المقصود هو رجب الطيب أردوغان رئيس وزراء تركيا.. إنها علمانية حذف الإسلام وحده من خرائط الأديان والمعتقدات للأسف الشديد.!

هذا لا يدفع المسلمين - فضلاً عن الإخوان المسلمين - إلى الاعتذار عن الإسلام والانتماء لشريعته وفقهه السياسي والدستوري بأنه يُدرَّس في مختلف أنحاء العالم، وأنه اختيار الحزب وليس الأمة، وتحت أي ظرف من الظروف يجب الفخر بأن الأمة تنتمي إلى الإسلام عقيدةً وشريعةً.. دينًا ودنيا.. سياسةً واقتصادًا.. فكرًا وثقافةً.. علمًا وعملاً.

النخب الفاسدة طارئة وزائلة، أما الأمة فهي باقية ما بقي الإسلام؛ يضيء حاضرها، ويبني غدها، ويعيد مجدها.

١٨ - أهداف وغايات

تتحدث الفصول الثلاثة التي يضمها الباب الأول من برنامج الإخوان المسلمين عن الأسس والمنطلقات والأهداف والسياسات والإستراتيجيات التي يتبنَّاها الحزب وينطلق منها، وتأتي جميعًا في صياغات جيدة وواضحة تناغي وترًا حساسًا لدى شعب يتوق إلى الإصلاح بأنواعه كافة، ويهفو إلى نشر الأخلاق وتعميم المفاهيم الحقيقية لمبادئ الإسلام، ويسعى إلى قيام دولة المؤسسات، واستعادة الدور الرائد لمصر في المحيط الإقليمي والعربي والإسلامي والدولي، وتعزيز الأمن القومي والنهوض الاقتصادي والحياة الكريمة، والارتقاء بالتعليم والبحث العلمي وتوطين التقنية بوصفها ركيزة البناء والنهضة .

ومن المؤكد أن الشريعة الإسلامية هي أساس سياسات الحزب وخططه الأساسية؛ ولذا أفاض البرنامج في الحديث عن مقاصد الشريعة والمرجعية الأساسية لها: القائمة على مصدرين أساسيين هما: القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويوضح البرنامج أن النصوص المرجعية للشريعة تنقسم إلى ثلاثة أنواع:

الأول: نصوص تنظم أمورًا ثابتةً في الزمان والمكان أي لا تتغير، وتتصل غالبًا بالعقائد والشعائر (الجانب الديني البحت)؛ وهذه لا تدخل في برنامج الحزب لأنها تتعلق بالجانب الدعوي.

الثاني: نصوص تجمع بين تنظيم أمور ثابتة وأخرى متغيرة نسبيًّا، ولها مبادئ عامة وتفاصيل ضرورية مثل الأحوال الشخصية والأسس الاجتماعية والأخلاقية، وتمثل قواعد بناء المجتمع المسلم وتشكِّل هويته.

الثالث: نصوص تنظم العلاقات المدنية (الاقتصاد، السياسة، الاجتماع) فيما بين الأفراد وبعضهم، وبين الأفراد والدولة، وبين الدول وبعضها، وهي علاقات متغيرة غالبًا ووضعت لها الشريعة مبادئ عامة مع مرونة كبيرة تتسع للتفاصيل واجتهاد العقل الإنساني؛ وفقًا لصالح الأمة. '

ويضع البرنامج مبدأً مهمًا يقوم على تطبيق الشريعة الإسلامية بالرؤية التي تتوافق عليها الأمة، من خلال الأغلبية البرلمانية في السلطة التشريعية، المنتخبة انتخابًا حرًا بنزاهة وشفافية حقيقية، دون تدليس ولا تزوير ولا إكراه بالتدخل الأمني المباشر أو المستتر، ويشهد بنزاهة الانتخابات مؤسساتٌ مدنيةٌ داخليةٌ وخارجيةٌ، تراقب وترصد بعيداً عن هيمنة السلطة التنفيذية.

إذًا تطبيق الشريعة يتم وفقًا لتوافق الأغلبية الحقيقية وليس إملاءً من الأقلية أيًا كانت، وفي هذا إنصافٌ للأغلبية والأقلية معًا في الإطار البرلماني، أما في مجال الأقلية غير الإسلامية فإنها تخضع لما تقرره الأغلبية البرلمانية في مجال النظام العام وحركة المجتمع مع احتفاظها بحق العمل طبقًا لشريعتها الدينية فيما يخص الأحوال الشخصية.

ثمة مشكل أثار جدلاً لم يتوقف منذ صدور البرنامج حتى الآن، وهو ما أشار إليه البرنامج من ضرورة طلب السلطة التشريعية رأيَ هيئة من كبار علماء الدين في الأمة عند الأمور والقضايا التي تقتضي طلب الراي والمشورة.

ومع أن البرنامج اشترط في هيئة علماء الدين التي يطلب رأيها أن تكون منتخبةً انتخابًا حرًا ومباشرًا من علماء الدين، ومستقلةً استقلالاً تامًا وحقيقيًا عن السلطة التنفيذية في كل شئونها الفنية والمالية والإدارية،ويعاونها لجان ومستشارون من ذوي الخبرة وأهل العلم الأكفاء في سائر التخصصات العلمية

الدنيوية الموثوق بحيدتهم وأمانتهم.. مع هذه الشروط فإن القوم المعارضين لإسلامية الدولة ومرجعية الشريعة؛ يرون في هذه الهيئة وصاية دينية تشبه سلطة الكنيسة في العصور الوسطى المظلمة على الحكومات الأوروبية، وربطوا هيئة العلماء المطلوب رأيها فيما يتعلق بأمور الدين والدنيا بما يسمَّى عند الشيعة "ولاية الفقيه" وكلا الأمرين لا أساس له من الصحة.

فالهيئة كما ورد شكلها في البرنامج تشبه مجلسًا قوميًّا متخصصًا؛ يضمُّ نخبةً من خيرة العقول في شتى التخصصات البشرية بما فيها الشريعة الإسلامية؛ تقدم الرأي الأصوب فيما يلتبس على المجلس التشريعي (ومثله رئيس الجمهورية حين يصدر قرارًا بقانون في غيبة انعقاد هذا المجلس)، والمجلس التشريعي عادةً يستفتي الآن مجلس الدولة أو المحكمة الدستورية العليا في الأمور التي تستغلق عليه أو يبدو حولها جدل يصعب حسمه بالحوار داخل المجلس، أو تثور حولها الشكوك، والهيئة تشبه مجلس الدولة والمحكمة الدستورية العليا في الإفتاء حول الأمور المتعلقة بالشريعة.

ولكن القوم لا يصغون لأي توضيح أو تفسير علمي، ويرون أن هيئةً ذات صبغة إسلامية هي وصاية دينية وهي ولاية فقيه، مع أن الإسلام لا توجد فيه وصاية دينية، وولاية الفقيه غير مطروحة في مصر؛ لأن أهلها من السنة الذين لا يرون عصمة لإمام أو أحد من الناس مثلما يحدث في إيران على سبيل المثال.

لقد كانت هيئة العلماء قائمةً بالانتخاب الحر المباشر في الأزهر حتى صدور قرار تطويره ١٠٣ لسنة ١٩٦١م؛ فسميت باسم مجمع البحوث الإسلامية؛ الذي يعيِّن أفراده بمعرفة السلطة، والهيئة هذه كانت مستقلةً تمامًا عن السلطة التنفيذية؛ لأن الأزهر أيامها كان مستقلاً بأوقافه وميزانيته، فلم يكن للسلطة

هيمنة عليه أو على الهيئة التي كانت تبدي آراءها في القضايا الملتبسة دون خوف أو محاباة؛ بل كانت أحيانًا تأخذ موقف المعارضة للسلطة من أجل الشعب.

وفي تصوري وقد أشرت إلى ذلك من قبل أن إعادة هذه الهيئة يرتبط بتحرير الأزهر من قبضة السلطة وإعادة استقلاله وانتخاب شيخه من قبل هيئة العلماء انتخابًا حرًّا مباشرًا؛ ففي ذلك ضمان للشعب بأن السلطة ستضع في حسبانها أن فكرة الردع "المعنوي"، على الأقل، موجودة لمنع استبدادها وانحرافها.

ويبدو الآن أن هناك شبهَ إجماع لإلغاء ما يتعلق بهيئة العلماء، كما وردت في برنامج الحزب، ولكن ذلك لا يمنع قيام هذه الهيئة من خلال الأزهر حرصًا على استقلاله واستقلال الفتوى واستقلال الإمام الأكبر؛ ففي ذلك خير كثير للوطن والأمة والإسلام جميعًا.

ماذا بعد؟

كان ضروريًّا الوقوف عند برنامج الإخوان المسلمين المقترح بالقراءة الجادة ومناقشة أهم قضاياه الحيوية؛ بحثًا عن نقطة ضوء في آخر النفق .

ومع أنني أؤمن أن الوضع الحالي في مصر غير مهيَّأ للعمل السياسي، بل يخلو أصلاً من موضوع اسمه السياسة؛ فقد رأيت أن طرح برنامج الحزب السياسي أيًّا كانت وجهات النظر حوله هو نوعٌ من تنشيط الذاكرة القومية من أجل الوطن وفَهْم حاضره والبحث عن مستقبله، ثم هو إطلاق للوعي بحقيقة النظام القائم والقوى المؤثرة فيه وعليه، داخليًّا وخارجيًّا، وطرحٌ لمشكلاته الأساسية التي يعيشها الناس ويجأرون منها دون مجيب أو مغيث.

إن جدب الحياة السياسية في مصر لن يسمح في ظل ما يُسمَّى لجنة شئون الأحزاب بقيام حزبٍ يتعاطى مع الإسلام أيًّا كان هذا الحزب: منبثقًا عن الإخوان المسلمين أو غيرهم.

فالإسلام يعني الكلمة الكودية للرفض والإقصاء والاستئصال؛ السياسة الدولية ترفضه والسياسة المحلية ترفضه أيضًا!

والحقيقة أن اعتماد الإسلام في العمل القومي منطقة حظر مفروضة على المسلمين منذ الحملة الفرنسية على مصر ١٧٩٨م، وتأكد حظرها مع مجيء الاستعمار الإنجليزي على مصر، وصارت واقعًا بعد تغلغل الاتحاد السوفيتي - الذي كان -ومن بعده الولايات المتحدة الأمريكية التي استباحت بلاد المسلمين بنفوذها وجيوشها؛ ففرضت هيمنتها السياسية، وأطلقت جيوشها العسكرية، وجعلت من أفغانستان والعراق نموذجًا لمن تُحدِّثه نفسه بالمقاومة أو اعتراض سياستها، وفي كل الأحوال فقد كان إلغاء الإسلام هو الهدف الأول

للإستراتيجية الأمريكية - والأوروبية بالتبعية - ثم حذفه من قاموس الحكومات في العالم الإسلامي، خاصةً بعد ربطه بالإرهاب وحوادث العنف في ٢٠٠١/٩/١١م.

وإذا أمعنَّا النظر في أحوال الإسلام على امتداد العالم الإسلامي فإننا نجده محاصَرًا داخل أغلب الدول الإسلامية، وأكبر عددٍ من المعتقلين والمساجين في هذه الدول هو من الدعاة والإسلاميين، ويكاد يكون الأمن هناك محصورًا في مراقبة الإسلاميين والأدبيات الإسلامية، فضلاً عن توظيف النخب الثقافية للتبشير بالثقافة الغربية وتشويه الثقافة الإسلامية، ومن ثَمَّ فإن إقامة حزب إسلامي هو ضربٌ من المستحيل، خاصةً في بلدٍ مثل مصر.

صحيحٌ أنه يوجد حزب إسلامي في الأردن وآخر في المغرب وثالث في العراق، ولكن هذه الأحزاب محاصرة بواقعٍ يقيِّدها ويحدد مدى حركتها.

لقد تقدَّم عدد من مؤسسي الأحزاب في مصر إلى لجنة شئون الأحزاب المختصة بالموافقة على قيامها، ولكن اللجنة لم تسمح لها أبدًا، علمًا بأن الأحزاب المسموح بها في مصر تزيد عن عشرين حزبًا يصعُب أن نعد خمسةً منها، وكلها غير معروفة للجمهور، ولا تأثير لها، ولم يدَّخر النظام جهدًا في تشتيت شمل الأحزاب التي اشتم منها رغبةً في العمل والحركة، بل أوقف بعضها دون أن يعبأ بأحكام القضاء المتكررة التي تقضي بعودتها إلى ممارسة نشاطها.

وللأسف.. فإن الأحزاب المجهولة هي التي يوافق النظام على استمرارها؛ لأنها مجرد "ديكور" وهيكل أجوف؛ لا قيمة لها إلا تجميل وجه السلطة.

لن تسمح السلطة أبدًا بقيام حزب سياسي رسمي للإخوان المسلمين؛ لأنها لن تقبل شريكًا في الحكم أو المعارضة بمعناها الحقيقي.

بيد أن مجرد طرح برنامج الحزب المقترح للإخوان المسلمين كان مفيدًا على أكثر من مستوى؛ فقد فتح المجال أمام فقهاء الاصطياد من مثقفي السلطة للتشويش على الإسلام وتشريعاته، فضلاً عن التشهير بالإخوان والتيار الإسلامي عامةً، وهو ما أتاح فرصة الرد والتوضيح من جانب الإسلاميين، وأثار حركةً فكريةً أضاءت كثيرًا من الجوانب التشريعية والفقهية والإنسانية في الإسلام.

ومن ناحيةٍ أخرى يمكن القول إن إعلان برنامج حزب الإخوان المسلمين كشف حقيقة توجه السلطة نحو المزيد من الاستبداد وتجفيف الحياة السياسية تمامًا بسحق أية قوة سياسية يمكن أن تشارك في صنع المستقبل أو صياغة توافق اجتماعي يوفر على الأمة كثيرًا من العناء والمتاعب والآلام؛ فالسلطة اتجهت إلى وضع مزيد من القيود والسدود أمام أية مشاركة شعبية في تحمل مسئولية الوطن، مكتفيةً بالاعتماد على النخب التي تنفّذ ما يُملَى عليها دون مناقشة أو مراجعة، وفي يقينها أنها وحدها أوتيت الحكمة وفصل الخطاب، وأنها معصومة من الزلل، وأنها - أستغفر الله - رب الناس الأعلى.!

وبعد التعديلات الدستورية التي أُدخلت في الدستور المصري مؤخرًا؛ فإن الأمل في التغيير صار صعبًا، واختيار ممثلي الأمة الحقيقيين أضحى مستحيلاً، وهو ما يعني أن قيام حزب إسلامي من رابع المستحيلات.

لقد تعرّض الحزب المقترَح لجوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كافةً، وبسط القول في شتى نواحيها، وقد ناقشت كثيرًا منها من خلال منظور إسلامي، آملاً أن يجد ما قلته صدى لدى عامة القراء

والعقلانيين منهم خاصة؛ فقد عرضت القضايا من خلال منطق واضح بسيط يسعى إلى فَهْم الواقع على ضوء الإسلام، وإذا كانت التجارب التي عاشتها بلادنا في ظل نظم استبدادية شرسة على مدى نصف القرن أو يزيد قد هوت بنا إلى الحضيض في شتى المجالات، لدرجة أن دولة شُذَّاذ الآفاق في فلسطين المحتلة وعمرها ستون عامًا تفوَّقت علينا عسكريًّا واقتصاديًّا وسياسيًّا وتقنيًّا، وفرضت إرادتها على العرب والمسلمين جميعًا وأذلَّتهم إلى الحد الذي صاروا فيه يستجدونها الصلح والمهادنة، وما تفوقت وانتصرت إلا بسبب ضعفنا وهزائمنا الداخلية التي صنعها الاستبداد والحزب الواحد الحاكم والفساد المستشري والاستغلال البشع وفقدان الكرامة الإنسانية.

بالطبع لم يتعظ المستبدون من الهزائم الداخلية والإذلال الخارجي، ويصرون على تنحية الشعب وإبعاده عن المشاركة في مصيره وصنع مستقبله، ويصرون على حرمان الناس من حريتهم وكرامتهم، وفي مقدمتها حق الاعتقاد، وخاصةً اعتناق الإسلام فكرًا وسلوكًا وتشكيل الأحزاب والجمعيات التي تقوم على أساس إسلامي.

وقد سبق حزبَ الإخوان المسلمين حزبٌ آخر هو حزب الوسط؛ رفضته لجنة شئون الأحزاب في أكثر من جلسة، وما زال المطالبون به يحلمون أن يأتيَ اليوم الذي يتلقون فيه موافقة اللجنة أو النظام بمعنى أدق، ونسي هؤلاء أن حكم الطوارئ الذي ابتليت به بلادنا على مدى نصف القرن أو أكثر باستثناء فترة قصيرة يمنع أي حزب غير حزب السلطة من إقامة سرادق في شارع أو ساحة أو ميدان ليجمع أنصاره ويناقش معهم قضايا الأمة وأحوالها؛ ولهذا أعتقد أن حزب الإخوان المقترح لن يرى النور أبدًا.

والسؤال الآن، ماذا بعد؟

أعتقد أن قيام هذا الحزب أو ذاك لا يعتمد على رضا السلطة أو غضبها؛ فالعمل الحزبي بل السياسي عمومًا يقوم على انتزاع الحرية التي لا يمنحها أي نظام مستبد مهما كان التوسل إليه ضارعًا وخاشعًا.

وانتزاع الحرية مرهون بإرادة الشعب، وهو ما يقتضي كفاحًا سلميًّا دائبًا: تشارك فيه القوى الفاعلة في المجتمع بإصرار وإخلاص وتوحد حول القضايا الأساسية المتفق عليها.

ويوم تكون هناك حرية حقيقية على أرض الوطن فإن قيام الأحزاب سيكون أمرًا سهلاً، وسوف يدعم الناس الحزب الذي يريدونه، وعندئذ يكون التنافس الحزبي وسيلةً لارتقاء الشعب وتقدمه ورخائه، ولن يكون هناك حزب للحيتان يبتلع الأحزاب الصغيرة البائسة ويفرض إرادة أصحاب المصالح والفاسدين على الأمة.

وحتى ذلك الحين على القوى الفاعلة أن تبنيَ عناصرها بالإيمان والمعرفة والصبر الجميل والعمل الإيجابي الممكن.

والله المستعان.

كتب للمؤلف
الأستاذ الدكتور حلمي محمد القاعود

أولا : كتب صادرة عن دار النشر الدولي بالرياض

١ - النقد الأدبي الحديث: بداياته وتطوراته.

٢ - تيسير علم المعاني .

٣ - الأدب الإسلامي : الفكرة والتطبيق .

٤ - محمد - صلى الله عليه وسلم - في الشعر العربي الحديث (طبعة ثانية منقحة ومزيدة ومجلدة وفاخرة) .

٥ - المدخل إلى البلاغة القرآنية .

٦ - القصائد الإسلامية الطوال في العصر الحديث: دراسة ونصوص (طبعة رابعة ، تحت التنفيذ) .

٧ - تطور النثر العربي في العصر الحديث .

ثانيا : كتب صادرة عن دارا لعلم والإيمان (دسوق – كفر الشيخ) :

١ - الإخوان والنظام : برنامج الحزب المستحيل .

٢ - التمرد الطائفي في مصر : أبعاده وتجلياته .

٣ - وجوه عربية وإسلامية .

٤ - الورد والهالوك : شعراء السبعينيات في مصر (طبعة ثالثة) .

٥ - الواقعية الإسلامية في روايات نجيب الكيلاني (طبعة ثالثة) .

٦ - الرواية التاريخية في أدبنا الحديث (طبعة ثالثة) .

٧ - الحداثة العربية : المصطلح والمفهوم (طبعة ثانية) .

٨ - الرواية الإسلامية المعاصرة (طبعة ثانية).

ثالثا : إسلاميات :

١ - مسلمون لا نخجل (٤ طبعات).
٢ - حراس العقيدة (٣ طبعات).
٣ - الحرب الصليبية العاشرة.
٤ - العودة إلى الينابيع .
٥ - الصلح الأسود .. والطريق إلى القدس .
٦ - ثورة المساجد .. حجارة من سجيل .
٧ - هتلر الشرق وبلطجى العراق ولص بغداد .
٨ - جاهلية صدام وزلزال الخليج .
٩ - أهل الفن وتجارة الغرائز (طبعتان) .
١٠ - النظام العسكري في الجزائر .
١١ - حفنة سطور .. شهادة إسلامية .
١٢ - الأقصى في مواجهة أفيال أبرهة .
١٣ - الإسلام في مواجهة الاستئصال .
١٤ - تحرير الإسلام .
١٥ - دفاعا عن الإسلام والحرية .
١٦ - التنوير .. رؤية إسلامية .
١٧ - معركة الحجاب والصراع الحضاري .
١٨ - العصا الغليظة .
١٩ - انتصار الدم على السيف.
٢٠ - واسلمى يا مصر
٢١ - ثقافة التبعية : المنهج . الخصائص . التطبيقات .

رابعا : كتب أدبية ونقدية :

١ - الفروب المستحيل (سيرة كاتب) .

٢ - رائحة الحبيب (مجموعة قصصية عن حرب رمضان) .

٣ - الحب يأتي مصادفة (رواية عن حرب رمضان) .

٤ - مدرسة البيان في النثر الحديث (طبعتان) .

٥ - موسم البحث عن هوية : دراسات في الرواية والقصة) .

٦ - حوار مع الرواية المعاصرة فى مصر وسوريا

٧ - لويس عوض الأسطورة والحقيقة .

٨ - الوعي والغيبوبة : دراسات في الرواية المعاصرة .

٩ - إنسانية الأدب الإسلامي .

١٠ - حصيرة الريف الواسعة .

خامسا : إعلام :

١ - الصحافة المهاجرة : رؤية إسلامية .

سادساً: كتب للأطفال :

١ - واحد من سبعة .